الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة وتدقيق

استعمال الخبير وأثره على استقلالية مراجع الحسابات في ظل التجارة الالكترونية

دراسة حالة – عينة من مراجعي الحسابات بولاية الوادي –

تحت إشراف الدكتور:

صالح حميداتو

أعداد الطلبة:

- **صدام منصر**
- **جمال حوامد**
- **ابراهيم زقب**
- **عبد المؤمن بن خليفة**

لجنة المناقشة

د. لطفي مخزومي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
د. صالح حميداتو	أستاذ محاضر ب	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
د. عقبة ريمي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا مساعدا
د. محمد الباي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وعرفان

من باب العرفان بالجميل نتقدم بالشكر الجزيل وخالص التقدير والاحترام لكل من ساهم بقليل أو بكثير

في انجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر الدكتور المشرف **صالح حميداتو** الذي رافقنا في انجاز هذه

المذكرة، والذي لم يدخر جهدا لمساعدتنا في انجاز هذا العمل وعلى المجهود الذي بذله معنا من خلال

متابعته العمل بنصائحه القيمة ، كما نتقدم بالشكر الخاص إلى الدكتور **محمد سالمي الدينوري** على

تحكيمه للاستبيان محل الدراسة ، والدكتور **محمد مسعودي** بتفريغ وتحليل الإستبيان من خلال برنامج

SPSS الإحصائي .

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة استعمال الخبير وأثره على استقلالية مراجع الحسابات في ظل التجارة الالكترونية ، وتم ذلك من خلال اعتماد استبيان تضمن أسئلة مقسمة إلى 3 محاور يصب كل منها في فرضية من فرضيات الدراسة ، حيث شملت عينة الدراسة مجموعة من مراجعي الحسابات وأساتذة جامعيين على مستوى ولاية الوادي، واعتمدنا على برنامج SPSS لمعالجة البيانات ، وأخيراً لخصت دراستنا مجموعة من النتائج ذكر أهمها :

- ✓ يؤثر الخبير على استقلالية مراجع الحسابات ، لأن المراجع غير مؤهل ويفتقد في تكوينه مراجعة عمليات التجارة الالكترونية ؛
- ✓ أن مراجعي الحسابات في الجزائر غير قادرين على ممارسة مهنة المراجعة في ظل التجارة الالكترونية .

الكلمات المفتاحية : استعمال الخبير ، استقلالية مراجع الحسابات ، التجارة الالكترونية .

Résume:

L'étude vise à connaître l'utilisation de l'expert et son impact sur l'indépendance de l'auditeur à la lumière du commerce électronique par l'adoption d'un questionnaire comportant des questions réparties en 3 axes, chacun reposant sur une hypothèse des hypothèses de l'étude. EL-oued , et nous nous sommes appuyés sur le programme SPSS pour le traitement des données, et enfin résumons notre étude d'un ensemble de résultats, dont le plus important:

- ✓ L'expert affecte l'indépendance de l'auditeur, car l'auditeur n'est pas configuré et qualifié pour examiner les opérations de commerce électronique .
- ✓ Les auditeurs en Algérie sont incapables de pratiquer l'audit dans le cadre du commerce électronique.

Mots-clés: utilisation de l'expert, indépendance de l'auditeur, commerce électronique

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان ..... ب
ملخص الدراسة II
فهرس المحتويات..... IV
فهرس الجداول..... IX
فهرس الأشكال IX
قائمة الرموز والاختصارات..... XI
المقدمة ..... أ
الفصل الأول: مراجعة الحسابات، التجارة الالكترونية 1
تمهيد 2
المبحث الأول : ماهية مراجعة الحسابات :..... 3
المطلب الأول : تعريف مراجعة الحسابات 3
المطلب الثاني: شروط ممارسة مهنة مراجع الحسابات : 4
المطلب الثالث تعيين وموانع التعيين محافظ الحسابات : 4
أولا : تعيين محافظ الحسابات:..... 4
ثانيا: موانع تعيين محافظ الحسابات :..... 5
المطلب الرابع : مهام ومسؤوليات مراجع الحسابات :..... 6
أولا : مهام محافظ الحسابات 6
ثانيا : مسؤوليات محافظ الحسابات :..... 7
المبحث الثاني : معايير مراجعة الحسابات: 10
المطلب الأول: معايير الشخصية (العامة):..... 10
أولا : معايير التأهيل العلمي والعملي والكفاءة المهنية :..... 10
ثانيا: معايير استقلال المراجع: 10
ثالثا: معيار بذل العناية المهنية المناسبة: 11
المطلب الثاني : المعايير المتعلقة بالعمل الميداني:..... 12

أولا : وضع خطة عمل كافية لأعمال المراجعة والإشراف على أعمال مساعديه: 12
ثانيا : جمع قرائن وأدلة ابرر الرأي التقني المحايد وتكوين ملفين: 12
ثالثا : تقييم نظام الرقابة الداخلية: 13
رابعا : تحديد التقرير: 13
المطلب الثالث : معايير إعداد التقرير:..... 13
أولا : إعداد القوائم وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها: 13
ثانيا : الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها: 13
ثالثا : الإفصاح الكافي والمناسب : 14
رابعا: التعبير عن رأي المراجع : 14
المبحث الثالث : ماهية التجارة الالكترونية 16
المطلب الأول : تعريف التجارة الالكترونية:..... 16
المطلب الثاني : خصائص ومبادئ التجارة الالكترونية : 17
أولا : خصائص التجارة الالكترونية:..... 17
ثانيا : مبادئ التجارة الالكترونية : 19
المطلب الثالث : أشكال (أنماط) التجارة الالكترونية 19
المطلب الرابع : مزايا وعيوب التجارة الالكترونية:..... 21
أولا : مزايا التجارة الالكترونية: 21
ثانيا : عيوب التجارة الالكترونية: 22
خلاصة الفصل الأول..... 23
الفصل الثاني: أثر المراجعة على بيئة التجارة الالكترونية..... 24
تمهيد 25
المبحث الأول :علاقة التجارة الالكترونية بالمراجعة 26
المطلب الأول : المتطلبات العلمية لمراجعة التجارة الالكترونية: 26
أولا: ضرورة التزود بالمعرفة التقنية : 26
ثانيا: الدخول في دورات تدريبية متخصصة :..... 27
ثالثا: مواصلة التعليم المستمر: 27

المطلب الثاني : مخاطر مهنة المراجعة وأدلة الإثبات في ظل التجارة الالكترونية : 27
أولا: المخاطر المواجهة لمهنة المراجعة في ظل التجارة الالكترونية : 27
ثانيا: أدلة الإثبات في ظل التجارة الالكترونية : 29
المطلب الثالث : بيان المراجعة الدولي ISA 1013 – التجارة الالكترونية : 32
المبحث الثاني : آليات تطبيق المراجعة على بيئة التجارة الالكترونية 33
المطلب الأول : متطلبات المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية..... 33
أولا: معرفة طبيعة عمل المنشأة (الشركة): 33
ثانيا: ضرورة توافر مهارات خاصة للمراجعين : 33
ثالثا: الاستعانة بعمل خبير : 34
رابعا: تقييم المخاطر والرقابة الداخلية : 34
خامسا: أدلة الإثبات في المراجعة : 34
سادسا: إجراءات المراجعة التحليلية :..... 34
سابعا: مراجعة نظم المعلومات المحاسبية لأنشطة التجارة الالكترونية : 34
ثامنا: الأهمية النسبية في المراجعة :..... 35
تاسعا: فرض الاستمرارية : 35
عاشرا: مراعاة القوانين والأنظمة عند مراجعة البيانات المالية : 35
المطلب الثاني : معايير المراجعة ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات 36
أولا : ماهية تكنولوجيا المعلومات 36
ثانيًا : معايير المراجعة ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات..... 37
المطلب الثالث : معيار المراجعة الدولي 602 الاستفادة من عمل خبير 40
أولا : تعريف المعيار الدولي للمراجعة 620 استخدام عمل خبير 40
ثانيا : اعتبارات الاستفادة من عمل الخبير :..... 41
ثالثا : مسؤولية المراجع بشأن الاستفادة من عمل الخبير :..... 41
رابعا : تقييم عمل الخبير : 42
خامسا : الإشارة إلى الخبير في تقرير المراجع : 43
خلاصة الفصل 44

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية 45
تمهيد 46
المبحث الأول :الطريقة والإجراءات المتبعة 47
المطلب الأول : منهجية وأدوات الدراسة الميدانية 47
أولا : منهجية الدراسة الميدانية : 47
ثانيا : مجتمع عينة الدراسة الميدانية 47
ثالثا : الأساليب الإحصائية المستخدمة 48
المطلب الثاني : وصف أداة الدراسة وخطوات تصميمها 49
أولا : وصف أداة الدراسة 49
ثانيا :صدق أداة الدراسة 50
المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها 51
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة 51
أولا : التحليل الوصفي للبيانات الديمغرافية لأفراد العينة 51
ثانيا : وصف إجابات عينة الدراسة 53
المطلب الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة 58
أولا : اختبار وتحليل معامل الارتباط لبيرسون (Pearson). 59
ثانيا : اختبار وتحليل التباين الأحادي (One Way Anova)..... 59
ثالثا : إختبار وتحليل T للعينة الواحدة (One Sample T-test). 62
خلاصة الفصل:..... 64
الخاتمة 65
قائمة المصادر والمراجع..... 68
الملاحق..... 72

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الجدول رقم (1-1) : يوضح مصفوفة كوبل..... 20

الجدول رقم (2-1) مخاطر المراجعة 29

الجدول رقم (3-1) العدد الخاص باستمارة الإستبيان :..... 48

الجدول رقم (3– 2) مقياس ليكارت الثلاثي 49

الجدول رقم (3-3) :جدول يوضح معامل ألفا كرونباخ 50

الجدول رقم (3-4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة 51

الجدول رقم (3-5) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي 52

الجدول رقم (3-6) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية 53

الجدول رقم (3-7) يبين آراء أفراد العينة لكل فقرة من فقرات المحور الأول..... 54

الجدول رقم (3-8) يبين آراء أفراد العينة لكل فقرة من فقرات المحور الثاني 55

الجدول رقم (3-9) يبين آراء أفراد العينة لكل فقرة من فقرات المحور الثالث 57

الجدول رقم (3-10) : يوضح نتائج معامل الارتباط لبيرسون..... 59

الجدول رقم (3-11) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي حسب الوظيفة 60

الجدول رقم (3-12) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي حسب المؤهل العلمي 60

الجدول رقم (3-13) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي حسب الخبرة المهنية 61

الجدول رقم (3-14) يوضح نتائج اختبار (T-test) لمحاور الدراسة 62

فهرس الأشكال

الشكل رقم (3-1) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة 51

الشكل رقم (3-2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي 52

الشكل رقم (3-3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية. 53

فهرس الرموز والاختصارات

قائمة الرموز والاختصارات

الرقم	الكلمة		الرمز
	باللغة العربية	باللغة الأجنبية	
01	الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية	Statiscal Package for Social Sience	SPSS
02	مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين	The American Institute of Certified Public Accountants	AICPA
03	الاتحاد الدولي للمحاسبيين القانونيين	InternationalFederation OF Accountants	IFAC
04	معايير التدقيق الدولية	International Standards Auditing	ISA

المقـــــــدمة

1- تمهيد :

يشهد العالم في السنوات الأخيرة اهتمامًا كبيرا بموضوع التجارة الالكترونية مستفيدة في ذلك من التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات ، فبعد ما كانت التجارة تمارس بشكلها التقليدي –مثل التنقل للأسواق لكلا الطرفين (البائع والمشتري) – أصبحت التجارة تمارس بشكلها الالكتروني الحديث ، حيث يتم عقد صفقات البيع و الشراء إلكترونيا من خلال عرض بيانات إلكترونية في شبكة الانترنت ، إن هذا التطور الحاصل في العالم بالتجارة الالكترونية زاد من توسع رقعتها على مستوى أنشطة الشركات ، حيث أن هذه الأخيرة حققت خطوات في ظل التجارة الالكترونية .

إن التطور التكنولوجي للمعلومات من أهم التحديات التي واجهت مهنة المراجعة وتعبر قضية تطوير المهارات والمعرفة المرتبطة بالتجارة الالكترونية من أهم المشاكل التي انعكست على هذه البيئة ، الأمر الذي دفع بالتنظيمات المهنية لاصدار العديد من المعايير والإرشادات التي تهدف إلى التطوير والتأهيل المهني للمراجع ، إن تحقيق أهداف المراجعة تواجه بعض المشاكل والتي تتمثل في أدلة الإثبات ذات الطابع الالكتروني يحتاج إلى أن يكون المراجع على دراية كافية بتكنولوجيا المعلومات لكي يتمكن من التعامل مع الأدلة الالكترونية بالتوثيق من صحتها وسلامتها . وفي ظل فقدان المراجع إلى تأهيل الكافي لممارسة المراجعة في الظروف السابقة فهو بحاجة إلى الاستعانة بالخبراء في تصميم النظم المحاسبية ومجالات تحليل النظم الالكترونية والبرمجة فلذا وجب على المراجع تقييم كفاءة وموضوعية الخبير .

2- الإشكالية الرئيسية :

ومن خلال ما تطرقنا إليه في التمهيد السابق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية التالية :

ما مدى تأثير استعمال الخبير على استقلالية مراجع الحسابات في ظل التجارة الالكترونية ؟

3- الأسئلة الفرعية :

للإجابة عن التساؤل السابق ، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1- هل تؤثر التجارة الالكترونية في مهنة مراجعة الحسابات ؟

2- ما هي متطلبات المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية ؟

3- ما أثر استعانة مراجع الحسابات بخبير على إستقلاليته ؟

4- فرضيات الدراسة :

في ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول الموضوع البحث وأملا في تحقيق أهدافه ، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يمكن الارتكاز عليها وهي على النحو التالي :

- ✓ تؤثر التجارة الالكترونية على مهنة مراجعة الحسابات وذلك من خلال إدراك أدلة الاثبات الالكترونية والمخاطر المصاحبة لها ؛
- ✓ يتطلب من المراجع في ظل بيئة التجارة الالكترونية مهارات ومؤهلات خاصة لمواكبة التطور في تكنولوجيا المعلومات ؛
- ✓ يؤثر استعمال الخبير على استقلالية مراجع الحسابات .

5- مبررات اختيار الموضوع :

لم يكن اختيارنا لموضوع الدراسة وليد الصدفة ، ولكن كان نتيجة لعدة اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية وأهم هذه الاعتبارات نذكر :

1- اهتمام الطلبة بموضوع الدراسة كونه يدخل ضمن التخصص

2- يعتبر هذا الموضوع أحد أهم المواضيع الحديثة التي يتم دراستها .

6- أهداف الدراسة وأهميتها :

على ضوء الإشكالية و الفرضيات نحاول تسليط الضوء على ما يلي :

1- إبراز العلاقة بين التجارة الالكترونية و مراجعة الحسابات .

2- التعرف على آليات ومتطلبات المراجعة في ظل بيئة التجارة الالكترونية .

3- معرفة مدى قدرة مراجعي الحسابات على إدراك موضوع الدراسة .

أما أهمية هذه الدراسة تكمن في أهمية مهنة المراجعة نفسها ، وأهمية التجارة الالكترونية ، حيث أن مهنة مراجعة الحسابات يتم اعتماد نتائجها كأساس في اتخاذ القرارات وبالتالي ضرورة مدى ترابط المراجعة مع بيئة التجارة الالكترونية ، كما أن موضوع استقلالية المراجع في ظل استعمال الخبير لهو بالغ الأهمية .

7- الدراسات السابقة :

عند بداية الشروع في إنجاز هذه الدراسة كان إلزاما علينا معرفة الدراسات التي سبقتنا في هذا السياق ، حيث اعتمدنا في إدراجها التسلسل العلمي والزماني ، ولعل أبرز هذا الدراسات هي :

أولا: دراسة صالح حميداتو بعنوان :"**تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الالكترونية في الجزائر**" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص محاسبة وجباية ، جامعة ورقلة ، 2017 .

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في ظل التجارة الالكترونية ، ومحاولة إسقاط ذلك على واقع البيئة الجزائرية ، وفي محاولة للفت انتباه الهيئات المشرفة على المحاسبة والمراجعة لمشاكل التجارة الالكترونية وضرورة تأهيل منتسبيها بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل الجديدة المرافقة لبيئة التجارة الالكترونية فيما أظهرت النتائج إلى وجود تجارة إلكترونية ناشئة في الجزائر تستدعي اهتمام المشرفين على المحاسبة والمراجعة للاستعداد لممارسة المهنة في ظل بيئة تكنولوجية ، وأسفرت النتائج أيضاً على أن مراجعو الحسابات في الجزائر غير قادرين على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الالكترونية في ظل مهاراتهم الحالية .

ثانيا : دراسة أحمد عبد الله عمر العمودي ، أطروحة دكتوراه في المحاسبة بعنوان: "**أثر التجارة الالكترونية على المراجعة –دراسة ميدانية في اليمن**"، جامعة دمشق ، 2006 .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثر مراجعة الحسابات نتيجة لنمو عمليات التجارة الالكترونية ، من خلال التعرف على خصائص هذا النوع من النشاط ، وإيضاح التحديات والفرص التي تفرضها على مهنة المراجعة ، وما تستوجبه من إلمام المراجع الكافي بتقنيات التجارة الالكترونية ، وبأحدث الإجراءات والأساليب المستخدمة في مجال مراجعة عمليات التجارة الالكترونية ، ووضع هذه الإجراءات في إطار يعكس متطلبات مراجعة عمليات التجارة الالكترونية .فيما أسفرت الدراسة عن عدة نتائج أبرزها ، التعرف على أهم المخاطر المترتبة على ممارسة المؤسسة للتجارة الالكترونية ، ومتطلبات مراجعة عملياتها من قدرات علمية وكفاءات مهنية ، والتعرف على مدى كفاية مستوى المهارات الحالية لدى المراجع الخارجي في اليمن لأداء مثل هذه المهام ، وبما يتوافق مع متطلبات البيان الدولي 1013 ، وكيف يمكن للمراجع مواجهة التحديات التي تفرضها هذه التقنية ، والوقوف على الدور الذي تقوم به المنظمات المشرفة على مهنة بخصوص أداء الخدمات المهنية التي تفرضها التجارة الالكترونية .

ثالثا : دراسة هيثم رؤوف أبورجيع ، رسالة ماجستير في المحاسبة :"**واقع التجارة الالكترونية في الأردن وآلية تدقيقها من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين**"، جامعة اليرموك ، الأردن ، 2012 .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة أهمية الميزات بالنسبة للشركات الأردنية عند استخدام التجارة الالكترونية بدلاً من التجارة التقليدية في تعاملاتها ، وكذلك قياس درجة الاختلاف في آلية ومتطلبات وإجراءات تدقيق حسابات الشركات الأردنية العاملة في بيئة التجارة الالكترونية ، ودرجة القدرة والكفاءة لدى المراجعين الخارجين عند مراجعة حسابات الشركات التي تستخدم التجارة الالكترونية في تعاملاتها بناءاً على المراجعة الدولية

ذات الأرقام (310، 400، 401) وبيانات المراجعة الدولية (1001، 1002، 1003، 1008، 1009، 1013) ولتحقيق هذه أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة وتوزيعها على مدققي الحسابات وبعد الدراسة الإحصائية توصل الباحث إلى أنه يوجد ميزات للشركات الأردنية عند استخدام التجارة الالكترونية بدلا من التجارة التقليدية في تعاملاتها بدرجة كبيرة ، ويوجد اختلافات في آلية ومتطلبات وإجراءات تدقيق حسابات الشركات الأردنية عند استخدام التجارة الالكترونية بدلا من التجارة التقليدية في تعاملاتها بدرجة متوسطة ، يمتلك مراجعو الحسابات الخارجيون الكفاءة والقدرة لمراجعة حسابات الشركات التي تتعامل بالتجارة الالكترونية بدرجة كبيرة .

رابعا : دراسة Mohammed Osama Shaat :بعنوان" **:أثر التجارة الإلكترونية على عمل المراجع الخارجي– دراسة تطبيقية على شركات المحاسبة الدولية العاملة في فلسطين**".

The Impact of E-Commerce on the External Auditor Work "Applied Study on the International Accounting Firms Working in Palestine"

تمحورت الدراسة حول إشكالية تأثير التجارة الالكترونية على عمل المراجع الخارجي، فيما هدفت الدراسة إلى معرفة قدرة المراجعين الخارجيين في فلسطين إلى التعامل مع المعلومات الواردة في المواقع الالكترونية للشركات التي تتعامل مع التجارة الالكترونية ، فيما أظهرت نتائج الدارسة ، أن التجارة الالكترونية تلعب دورًا محوريًا في إظهار تأثير ذلك بامتلاك هذه الأخيرة إلى تكنولوجيا ملائمة لتنظيم وتنفيذ إجراءات المراجعة ، كما يجب على المراجع بذل الجهد الكافي لتقييم المخاطر المتعلقة بعمليات التجارة الالكترونية والحصول على أكبر قدر ممكن من الأدلة لتأكيد هذه العمليات .

8– الإطار الزماني والمكاني :

أجريت الدراسة ابتداء من السداسي الثاني للموسم الجامعي 2018/2017 وبالضبط في الفترة الممتدة من 02 إلى 10 ماي من هذه السنة ، في هذه الدراسة حاولنا استقصاء آراء المراجعين و الأكاديميين في مهنة المراجعة فكانت في الجزائر بالتحديد بولاية الوادي .

9– المنهج والأدوات المستخدمة :

اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهج الوصفي كأسلوب مناسب لعرض الجانب النظري انطلاقا من التعرف على أهداف الدراسة بالإضافة إلى المزج بين الوصف و التحليل في الجانب التطبيقي دراسة حالة المتمثلة في استبيان موجه للعينة المستهدفة من خلال برنامج المعالجة الإحصائية SPSS و EXCEL

10- صعوبات البحث :

واجهتنا خلال فترة البحث صعوبات نذكر منها :

- ✓ عدم استجابة بعض من أفراد العينة لملئ استمارات الاستبيان .
- ✓ صعوبة تطبيق برنامج SPSS .
- ✓ صعوبة فهم محافظي الحسابات لموضوع التجارة الالكترونية ومتطلبات المراجعة فيه .

11 – محتوى البحث :

لمعالجة الإشكال المطروح واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول ، ففي الفصل الأول الذي كان بعنوان الإطار النظري لمراجعة الحسابات والتجارة الالكترونية تناول 3 مباحث المبحث الأول يتحدث عن مفهوم مراجع الحسابات والمبحث الثاني يتناول معايير مراجعة الحسابات والمبحث الثالث فقد خُصِصَ للتعرف على مفهوم التجارة الالكترونية ، أما الفصل الثاني سيتضمن أثر المراجعة على بيئة التجارة الالكترونية من خلال مبحثين ، المبحث الأول عن علاقة المراجعة بالتجارة الالكترونية و المبحث الثاني عن آليات تطبيق المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية ، أما الفصل الثالث سيتضمن الدراسة الميدانية المتمثلة في استبيان موجه للمراجعين و الأساتذة الجامعيين من أجل استقصاء آرائهم من خلال نتائج الاستبيان التي سيتم تحليلها وتقسيمها و الخروج بحل إشكالية موضوع الدراسة .

الفصل الأول:

الإطار النظري لمراجعة الحسابات والتجارة الالكترونية

تمهيد

تكتسي مهنة المراجعة أهمية كبيرة منذ القدم وعبر مراحل تطورها إلى عصرنا الحالي مما جعل منها علمًا قائمًا بذاته ، و سارعت الجزائر كباقي دول العالم إلى تحديد القوانين والتشريعات التي تنظم مهنة المراجعة حيث أن القانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـ 29 جوان سنة 2010 هو القانون الذي ينظم مهنة المحاسبة و المراجعة في الجزائر ، ومن هذا المنطلق سنقوم في هذا الفصل بدراسة موضوع مراجعة الحسابات وفقًا للقانون 10-01 .

ومن جهة أخرى سنقوم أيضًا بالتعريج على دراسة موضوع التجارة الالكترونية وما لها من أهمية في تطوير التعاملات التجارية التي كانت تقليدية ومع اختراع الانترنت أصبحت عملية إلكترونية .

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي :

- **المبحث الأول : ماهية مراجعة الحسابات ؛**
- **المبحث الثاني : معايير مراجعة الحسابات ؛**
- **المبحث الثالث : ماهية التجارة الالكترونية .**

المبحث الأول : ماهية مراجعة الحسابات :

سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية مراجعة الحسابات باعتبار أن مهنة المراجعة يقوم بمزاولتها كل من محافظ الحسابات و الخبير المحاسب ، ولأن هذا الأخير في الحقيقة هو محافظ حسابات مؤهل للقيام بوظائف إضافية تدخل في إطار المهنة ، ومنه سيكون تسليط الضوء على محافظ الحسابات .

المطلب الأول : تعريف مراجعة الحسابات

هناك عدة تعريفات لمحافظ الحسابات نذكر منها ما يلي:

أولا : التعريف الأول :" هو الشخص مستقل يعطي أية حول الحسابات السنوية للمؤسسات ويصادق على شرعية وقانونية القوائم المالية حسب المبادئ المحاسبية العامة ومعايير المراجعة المتعارف عليها" [1].

ثانيا : التعريف الثاني : يعرف حسب المادة 22 من القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد كما يلي : " يعد محافظ حسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس نشاطه بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤولية مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به [2] .

ثالثا : التعريف الثالث : يعرف حسب المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري الجزائري على أنه: الشخص الذي يحقق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة وفي الوثائق المرسلة إلى الأطراف الخارجية حول الوضعية المالية لشركة وحساباتها [3].

واستخلاصا من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس مهنة المراجعة بصفة مستقلة وتحت مسؤوليته وذلك عن طريق فحص ومراقبة حسابات المؤسسات ومختلف القوائم المالية السنوية للتحقق من مشروعية صحتها والمصادقة عليها ومن ثم إبداء رأيه الفني المحايد في شكل تقرير .

وأما عن **تعريف الخبير المحاسب** فقد عرفته المادة 18 من القانون 10-01 على أنه " كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم و فحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع

---

[1] – غراب يوسف ، **معايير المراجعة الدولية وآثرها على عمل محافظ الحسابات** ، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية ، تخصص فحص محاسبي ، جامعة بسكرة ، 2014-2015 ، ص 40.

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 42 ، سنة 2010 ، ص 07 .

[3] – عبد العالي محمدي ، **دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي و الإداري** ، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ،جامعة بسكرة ، يومي 06 -07 ماي 2012 ، ص 2

الحسابات للمؤسسات و الهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات"[1].

وأما عن علاقة الخبير المحاسب بمحافظ الحسابات فقد جاء في الفقرة الثانية من المادة " يؤهل مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا القانون لممارسة وظيفة محافظ الحسابات " .

ومن ما سبق يمكن القول أن الخبير المحاسب هو محافظ حسابات بالدرجة الأولى مع تأهيله للقيام بمهمة تحليل المالي والمحاسبي التي تقتصر عن مهمة محافظ الحسابات .

المطلب الثاني: شروط ممارسة مهنة مراجع الحسابات :[2]

كما جاء بها القانون (10-01) في المادة 04 حيث حددت شروط لممارسة المهنة وهي :

- أن يكون جزائري الجنسية ؛
- أن يكون متحصل على شهادة المهنة أو شهادة معترفا بمعادلتها ؛
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية
- أن لا يكون معتمدا من طرف الوزير المكلف بالمالية وان يكون مسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وفق للشروط المنصوص عليها ؛
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة ؛
- أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة 6 (من نفس القانون) .

المطلب الثالث تعيين وموانع التعيين محافظ الحسابات :

أولا : تعيين محافظ الحسابات:

عملية اختيار محافظ الحسابات عملية معقدة لذلك يجب أن يكون هناك معايير تستخدم لمفاضلة بينهم وذلك حسب المادتين 27 و26 من القانون 10-01 حيث اشترطت ما يلي : [3]

- يجب أن يتم اختيار محافظ الحسابات مرة كل ثلاث سنوات ويتم التجديد مرة واحدة فقط ؛
- يجب أن يتم اختيار محافظ الحسابات من قبل لجنة من مديري المؤسسات اعتمادا على كفاءته ؛

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره ، ص 6

[2] – المرجع أعلاه ، ص 5

[3] – بسمة ملواح ، **مسؤوليات محافظ الحسابات على ضوء القانون 10-01 والممارسة الميدانية** ، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ، جامعة ورقلة ، 2015-2016 ، ص ص 22-23 .

- يجب الحصول على قائمة لجميع محافظي الحسابات الذين تقدموا للمنافسة وجمع المعلومات المتكاملة عنهم ؛
- يتم اختيار ثمانية محققين من ذلك القائمة ؛
- يتطلب منهم تقديم عرض مبدئي ؛
- يتم فحص العروض بدقة كاملة، ويتم التركيز على سمعة المكتب وخبرته السابقة وحجم الأتعاب وفريق المراجعة ؛
- يتم مقابلة محافظي الحسابات الثمانية، وطلب أي معلومات إضافية ويتم تصنيفهم إلى ثلاث فقط ؛
- يسمح لمن تم اختياره لفحص نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وتقديم عرضه الرسمي المفصل ؛
- يتم المفضلة بين محافظي الحسابات الثلاث بواسطة لجنة الاختبار .

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة التي تعين محافظ الحسابات للقيام بمهمته هي التي تقم بعزله أو تغييره وهذا في جميع المؤسسات ، لأن عند تعيينه توضع له ضمانات كافية للقيام بعمله في جو يخلو من التهديد وبدون أي ضغط من القائمين بإدارة المؤسسة وذلك لضمان استقلال محافظ الحسابات .

ثانيا: موانع تعيين محافظ الحسابات :

حسب المادة 715 من القانون التجاري لا يجوز تعيين محافظ الحسابات في الحالات الآتية :[1]

- الأقارب والأصهار لغاية الدرجة الرابعة بما في ذلك القائمين في الإدارة و أعضاء مجلس المديرين أو مجلس مراقبة المؤسسة ؛
- القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة وأزواج القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة التي تملك عشر (10/1)أو كانت هذه المؤسسة نفسها تملك (10/1) رأس المال هذه المؤسسات ؛
- أزواج الأشخاص الذين يتحصلون بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ الحسابات على أجرة أو مرتب، أما من القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة ؛
- الأشخاص الذين منحتهم المؤسسة أجرة بحكم وظائف محافظ الحسابات في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ انتهاء وظائفهم.

[1] – بسمة ملواح ، **مسؤوليات محافظ الحسابات على ضوء القانون 10-01 والممارسة الميدانية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

المطلب الرابع : مهام ومسؤوليات مراجع الحسابات :

أولا : مهام محافظ الحسابات

حددت مهام محافظ الحسابات في المواد 23 ، 24 ، 25 من القانون (01.10) كما يلي:[1]

- يشهد بان الحسابات السنوية منتظمة صحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات ؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقة للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرين للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص ؛
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
- يقدم شروط إبرام الاتفاقيات بينهم الشركة التي يراقبها أو المؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعينة مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه ، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة ؛
- وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير ؛
- عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة ، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة أو المدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار ؛
- ويترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد التقارير التالية :

1- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على صحة انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء ، رفض المصادقة المبرر ؛

2- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة ، عند الاقتضاء ؛

3- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة ؛

[1] - نسرين حشيشي ، **دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية** ، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة بسكرة ، 2011-2012 ، ص ص 16-17 .

4- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات ؛

5- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين ؛

6- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية ؛

7- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية ؛

8- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال .

ثانيا : مسؤوليات محافظ الحسابات :

محافظ الحسابات يمارس مهنته تحت مسؤوليته الخاصة ، وعلى كل من يعملون تحت مسؤوليته من مساعديه ، خبراء يختارهم هو ، ومن هذا يمكن تقسيم مسؤوليات محافظ الحسابات إلى الأنواع التالية :

1- مسؤولية فنية :

بموجب المادة 59 من القانون10-01 المؤرخ بتاريخ 29 جوان 2010 المتعلق بمهنة مراجعة الحسابات في الجزائر " يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج "[1] ، وهي تدخل في صميم عمله كمراجع حسابات قانوني للشركة ، وتتلخص في مجالين رئيسيين هما :[2]

- مسؤوليته في التحقق من أن الشركة قد طبقت وبشكل سليم القواعد والمبادئ الحاسبية المتعارف عليها بين المحاسبين والمقبولة قبولا عاما ؛
- مسؤوليته في التحقق من أن نصوص القوانين واللوائح والأنظمة والعقود وغيرها من الوثائق التي تنظم أعمال وأنظمة الشركة قد تم مراعاتها وتطبيقها تطبيقا سليما .

2- مسؤولية أخلاقية :

لقد نظم المشرع الجزائري في القانون 10-01 المتعلق بتنظيم مهنة المراجعة في المادة 63 وذكر العقوبات التأديبية والتي تسلط على محافظ الحسابات وأحالنا إلى التنظيم بخصوص تحديد الأخطاء و العقوبات التي تقابلها لقوله : " يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد المسؤولية

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 42 ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

[2] - محمد السيد سرايا ، **أصول وقواعد المراجعة في التدقيق الشامل** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2007 ، ص 65 .

التأديبية أمام اللجان التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالته من مهامه ، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة الوظيفة " .[1]

و تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي وحسب خطورتها في : [2]

- الإنذار ؛
- التوبيخ ؛
- التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (06) اشهر ؛
- شطب اسمه من جدول المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين .

ومن الأسباب التي يتحمل فيها محافظ الحسابات المسؤولية الأخلاقية هي :[3]

- إخفاء المراجع حقائق مادية معينة عرفها عند المراجعة ؛
- تقديم بيانات مظللة وغير حقيقية ؛
- إخفاء أي تلاعب أو تحريف في المستندات أو السجلات أو الدفاتر ؛
- الإهمال أو التقاعس في أداء عمله ؛
- إذا أبدى رأيا معينا منافيا للحقيقة لمنافقة أحد المسئولين ؛
- إذا لم يتضمن تقريره كل الانحرافات التي كشف عنها .

3- المسؤولية المدنية :

حمل المشرع الجزائري محافظ الحسابات المسؤولية المدنية وذلك بتشريعه للمادة 61 من القانون 10-01 المؤرخ بتاريخ 29 جوان 2010 والتي تنص على " يعد محافظ الحسابات مسئولا تجاه الكيان المراقب ، عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأديته مهامه ،

ويعد متضامنا اتجاه الكيان أو تجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام القانون .

ولا يتبرأ من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها إلا إذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته وأنه بلغ مجلس الإدارة بالمخالفات ، وإن تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال أقرب اجتماع جمعية عامة بعد إطلاعه عليها ، وفي حالة معاينة مخالفة ، يثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة " .[4]

[1] – بسمة ملواح ، **مسؤوليات محافظ الحسابات على ضوء القانون 10-01 والممارسة الميدانية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 26 .

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 42 ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

[3] – محمد السيد سرايا ، **أصول وقواعد المراجعة في التدقيق الشامل** ، مرجع سبق ذكره ، ص 66 .

[4] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 42 ، مرجع سابق ، ص 10.

وتتمثل هذه المسؤولية بالنسبة للمراجع في بعض نواحي القصور التي تتعلق بعمل المراجع ون أهمها :

- حالة إهمال المراجع في قيامه بأداء عمله وعدم بذل العناية المهنية اللازمة ؛
- حالة وقوع المراجع في بعض الأخطاء أثناء مراجعته ؛
- عدم قيامه نهائيا بأدائه لعمله .

ولذلك قد يتعرض محافظ الحسابات نتيجة هذا الإهمال للمسؤولية المدنية حيث يسأل عن أي أخطاء يسيرة أو كبيرة وقد يكون عرضةً للتحذير أو لفت النظر مما قد يضطره للحرج أمام المسئولين في الشركة .[1]

المسؤولية الجزائية :

جاء في نص المادة 62 من القانون 10-01 المؤرخ بتاريخ 29 جوان 2010 " يتحمل الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد المسؤولية الجنائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني " . وتنحصر هذه المسؤولية في ارتكاب محافظ الحسابات لبعض التصرفات الضارة بمصلحة الشركة عن عمد .[2]

ومن بين هذه التصرفات أو الأفعال التي يترتب عليها المسؤولية الجنائية ما يلي :[3]

- تآمر المراجع مع الإدارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين حتى لا تظهر نواحي القصور والإهمال في إدارة الشركة ؛
- تآمر المراجع مع مجلس الإدارة في مجال اتخاذ قرارات معينة في ظاهرها أنها في مصلحة الشركة ولكن في حقيقتها فيها كل الضرر بمصلحة الشركة و المساهمين ؛
- إغفال وتغاضيه عن بعض الانحرافات التي ارتكبها بعض المسئولين في الشركة وعدم إظهار تقريره ذلك خوفًا على مصلحة الشخصية دون مصلحة باقي الأطراف في الشركة ؛
- الكذب في كتابة تقريره أو في الإدلاء بشهادته عند طلبها أمام الجمعية العامة للمساهمين عند مناقشة جوانب هامة وخطيرة بالنسبة لنشاط الشركة ومصالح المساهمين ؛
- ارتكاب الأخطاء و المخالفات الجسيمة بما يضر بمصالح الشركة ومن ذلك إفشاء بعض أسرار الشركة المنافسة لغرض أو لآخر يخص المراجع شخصياً ؛
- عدم احترام السر المهني للعميل أو للشركة العميلة .

[1] – ابراهيم منانة ، **دور محافظ الحسابات في تعزيز الموثوقية في القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي** ، مذكر ماستر في علوم التسيير ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة الوادي ، 2015 ، ص ص 29 -30 .

[2] – المرجع أعلاه ، ص 30 .

[3] – المرجع أعلاه ، ص 30.

المبحث الثاني : معايير مراجعة الحسابات:

تعتبر معايير المراجعة كمقاييس واضحة من خلالها تقييم عملية المراجعة والحكم على جدوى منها، لذلك أصدر مجمع المحاسبين الأمريكيين (AICPA) ، قائمة بمعايير المراجعة ، فمنها ما يرتبط بشخص المراجع ومنها ما يرتبط بالعمل الميداني والتقرير.[1]

حيث تم تصنيفها إلى 03 أصناف:

المطلب الأول: معايير الشخصية (العامة):

هي المعايير المتعلقة بشخص المراجع باعتباره تقنيا محترفا وخارجيا، حيث يشترط فيه توفر الكفاءة والاستقلالية وبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بمهمته.

أولا : معايير التأهيل العلمي والعملي والكفاءة المهنية :[2]

بحكم المهام الموكلة للمراجع، بات عليه أن يكون بمستوى المهمة الموكلة إليه سواء من ناحية التأهيل العلمي أو المؤهلات العملية للإيفاء التام والكفء بهذه المهمة، فحسب النصوص التشريعية في الجزائر على الشخص الراغب في الحصول على الاعتماد كمراجع حسابات أن يتوفر على ما يلي:

- من ناحية التأهيل العلمي: أن يكون حاصلا على شهادة ليسانس في المالية أو العلوم التجارية تخصص مالية أو محاسبة في فروع أخرى زائد شهادة ميدانية في المحاسبة ؛
- من ناحية التأهيل العملي والكفاءة المهنية: أن يكون قد أنهى التربص كخبير محاسب للخبرة المحاسبية أو لدية (10) عشر سنوات خبرة فعلية في ميدان التخصص.

ولتنمية قدرات المراجع الفكرية والعلمية والميدانية ينبغي أن تنظم ملتقيات دورية وندوات وتربصات ميدانية لمواكبة آخر مستجدات المهنة.

ثانيا: معايير استقلال المراجع: [3]

يفرض هذا المعيار على المدقق ضرورة توفر الحيادية والاستقلالية، حيث أن توفر الاستقلالية يضمن خلو رأي المدقق من أي انحياز أو ضغط يمارس عليه نتيجة لطبيعة نشاطه المتضمن التعامل مع جميع الأطراف داخل المؤسسة، وعليه فإن الاستقلالية تأخذ شكلين:

---

[1] حبشي أسماء، **أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية**، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي ، جامعة بسكرة، 2016/2015، ص14.

[2] المرجع أعلاه، ص 14.

[3] غراب يوسف، **معايير المراجعة الدولية وآثرها على عمل محافظ الحسابات** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 15، 16.

- **استقلالية مهنية:** وتحكمها معايير ذاتية حيث لا يكون تابعًا في إبداء رأيه، ويتحقق ذلك من خلال التأهيل العلمي والعملي الذي يحقق له الثقة في النفس أثناء تنفيذه لمهامه.
- **استقلالية في التدقيق:** وهي مرتبطة بإبداء الرأي حيث لا يكون منحازا في إبداء الرأي، ويتحقق ذلك من خلال خلو علاقة المدقق مع الأطراف المتعامل معها من أي علاقات اجتماعية أو إنسانية ذات منفعة بشكل مباشر أو غير مباشر تحول دون إبدائه لرأي فني محايد.

كما أن صفة الاستقلالية للمراجع تم التأكيد عليها واعتمادها ضمن متطلبات المعيار الدولي لرقابة الجودة (ISA220) من اجل تحقيق الاستقلالية في أعمال شركات المراجعة، حيث ينبغي أن تضع الشركة سياسات وإجراءات مصممة لتزودها بتأكيد معقول حول قيام الشركة وموظفيها، بما في ذلك موظفي شركة ضمن المجموعة بالتقييد باستقلالية، حيث تقتضي متطلبات السلوك الأخلاقي والمهني.[1]

وقد تطرق المشرع الجزائري إلى استقلال المراجع من الزوايا التالية :[2]

- **الزاوية الأخلاقية** : تشمل على ضرورة تحلي المراجع بثلاث مبادئ الحياد؛ الإخلاص؛ الشرعية المطلوبة ؛
- **الزاوية المادية** : إبراز فيها المشرع حالات التنافي لمزاولة مهنة المراجعة (وهي موانع تعيين محافظ الحسابات تتطرقنا إليها سابقا في شروط ممارسة المهنة) ؛
- **الزاوية المهنية** : أن للمراجع الحق في طلب توضيحات كافية من مجلس الإدارة أو المديرين الذين يتعين عليهم الرد على كل الوقائع التي من شأنها أن تعرقل استمرار نشاط المؤسسة .

ثالثا: معيار بذل العناية المهنية المناسبة:[3]

وتكون ببذل المراجع الجهود الممكنة والمناسبة من بداية عملية المراجعة إلى غاية الانتهاء منها، انطلاقا من كون المراجع لا بد أن يفي بالمعياريين السابقين في أداء مهمته.

إن قياس درجة العناية المهنية للمراجع لتحديد أداء الاختبارات المطلوبة اللازمة، ومحتوى شكل التقرير الناتج عن عملية الفحص للبيانات والسجلات المحاسبية، يمكن تحديد شروط عامة يجب توفرها في المراجع للوصول إلى العناية المهنية المطلوبة والتي تتمثل في:

- محاولة الحصول على أنواع المعرفة المتاحة بغية التنبؤ بالأخطاء غير المنتظرة ؛

[1] – فاتح سردوك، **محاضرات في مقياس المراجعة المالية والمحاسبية**، الجزء 2 ، معايير مراجعة الحسابات، غير منشورة، جامعة الوادي، 2017/2016، ص4.

[2] – عزة الأزهر ، **واقع ممارسة مهنة الراجعة في الجزائر** ، مجلة الدراسات والمالية ، العدد 5 ، جامعة الوادي ، 2012 ، ص 25.

[3] – حبشي أسماء، **أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص16.

- الأخذ بعين الاعتبار الظروف غير العادية في برنامج المراجعة من أجل الحذر عند فحص العناصر المرتبطة بها ؛
- التقييم العميق لنظام الرقابة الداخلية بغية تحديد مواطن الضعف والقوة الذي قد يستغل لحدوث تلاعبات وغش ولا يمنع حدوث أخطاء ؛
- العمل على إزالة الشكوك المتعلقة بالمفردات ذات الأهمية في إبداء الرأي ؛
- العمل باستمرار من أجل تطوير مجال خبرته المهنية .

المطلب الثاني : المعايير المتعلقة بالعمل الميداني:

إن توفر الكفاءة والاستقلالية لدى مراجع الحسابات غير كاف، فللقيام بمهمته على أحسن وجه وإعطاء الرأي الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات عليه مراعاة معايير أخرى متعلقة بأعماله، وهي مقاييس يستند إليها من أجل تقييم العمل الذي قام به وبالتالي تحديد مسؤوليته فيما إذا قام بما يجب في مراجعة ومراقبة الحسابات ، ومن هذه المعايير نذكر أنه على المراجع:[1]

أولا : وضع خطة عمل كافية لأعمال المراجعة والإشراف على أعمال مساعديه:

وعليه تحديد الأشغال الواجب القيام بها، وله أن يساعده في ذلك أعوان يشرف على أعمالهم، إذ ليس له الحق بتفويض لهم أو انجاز المهمة كاملة من طرفهم لأنه صاحب المسؤولية الكاملة.

ثانيا : جمع قرائن وأدلة ابرر الرأي التقني المحايد وتكوين ملفين:

يبرر المراجع الرأي الذي وصل إليه في نهاية عملية المراجعة، بالاعتماد على جملة من الأدلة الأساسية أو بعضها مثل: المستندات، الجرد المالي، المصادقات والاستفسارات والبيانات المقدمة من طرف الإدارة وغيرها وتكوين ملفين:

- الملف الدائم: تمثل الوثائق الأساسية في المؤسسة وهي صالحة للاستعمال في الدورات اللاحقة، تتعلق بحياة المؤسسة، عملها، ومراحل تطور هياكلها ونظمها (التعرف على المؤسسة، محيطها، هياكلها، طرق العمل، المعلومات المحاسبية والمالية الدائمة والاتفاقيات المبرمجة، ينقح سنويا فيما إذا كانت هناك تغيرات.
- الملف الجاري: (ملف المراجعة): يتعلق بالسنة الجارية ويتضمن وثائق الدورة موضوع المراجعة المالية والمحاسبية منها، مع أدلة الإثبات التي جمعها.

[1] ناصر دادي عدون وآخرون، **دراسة الحالات في المحاسبة ومالية مؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص ص 174، 175.

بالإضافة إلى هذين الملفين فغن المراجع يدون كل ملاحظاته وكل التساؤلات والاستفسارات وما يجب عمله في سجل (أوراق العمل) تمهيدا لكتابة تقريره النهائي.

ثالثا : تقييم نظام الرقابة الداخلية:

على المراجع الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية في المرحلة الثانية،وفحص الحسابات في مرحلة ثالثة، غير أن أهم هذه المراحل تقييمه لنظام الرقابة الداخلية، المتمثل في مجموعة الضمانات التي تساهم في التحكم في المؤسسة، وبالاعتماد على التقييم النهائي لهذا النظام يمكنه تخطيط أعماله ونطاق التدخل وتحديد الاختبارات التي ينبغي إجراؤها مع تحديد درجة الثقة في بيانات المؤسسة تحت التدقيق ومعالم تقريره النهائي.

رابعا : تحديد التقرير:

تنتهي كل مهمة مراجعة بتحرير تقرير يتضمن رأي المراجع النهائي حول شرعية وصدق الحسابات.

المطلب الثالث : معايير إعداد التقرير:

وتتمثل معايير إعداد التقرير فيما يلي:

أولا : إعداد القوائم وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

حيث تمثل المبادئ المحاسبية ضمنيا معيارا يقاس عليه مدى صدق وعدالة القوائم المالية/، وما إذا كانت تعبر تعبيرا صادقا عن نتيجة النشاط وعن المركز المالي للمؤسسة محل المراجعة.

يهدف هذا المعيار إلى التحقق من أن إعداد القوائم يتفق مع القواعد المحاسبية المتعارف عليها، العرض داخل القوائم المالية صادق بدرجة معقولة والقواعد المحاسبية مطبقة بطريقة سليمة.[1]

ثانيا : الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

يقضي هذا المعيار بضرورة تجانس تطبيق واستخدام المبادئ المحاسبية المتعرف عليها ومدى الثبات في تطبيقها، ويهدف هذا المعيار إلى قابلية القوائم المالية للمقارنة للفترات المتتالية عدم تأثر القوائم المالية تأثرا جوهريا بالتغيرات في تطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية من فترة لأخرى ، عدم اضطرار المراجع لتعديل تقرير المراجعة وأسس إعداده بسبب حدوث أي تغيرات في هذه المبادئ المحاسبية وعدم إتاحة الفرصة للتلاعب في استخدام وتطبيق بعض المبادئ المحاسبية لإظهار نتيجة معينة.[2]

[1]- محمد السيد سرايا ، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل** ، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

[2]- حبشي أسماء ، **أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص18.

ثالثا : الإفصاح الكافي والمناسب :

ضرورة إشارة المراجع في تقريره عن أي معلومات مالية لازمة وهامة بالنسبة لصدق وعدالة عرض القوائم المالية . وعلى المراجع أن يأخذ بعين الاعتبار النواحي التالية : [1]

- الهدف الرئيسي للإفصاح هو تحقيق المصلحة العامة لجميع مستخدمي القوائم المالية .

- القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها خاصة بالعميل فإن القرار حول المعلومات التي يجب أن تتضمنها أو لا تتضمنها هذه القوائم هو قرار العميل .

- لو قرر المراجع أن الإفصاح غير كافي وغير مناسب أو أن القوائم لا تتفق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فليس له صلاحية إجبار العميل على تعديل القوائم لتعكس الإفصاح المناسب .

- تستطيع المراجع التحكم في محتوى تقرير المراجعة وبالتالي تضمين هذا التقرير بالإفصاح الضروري .

- الإفصاح السليم يعني أن محتويات القوائم المالية :

1- ظاهرة بشكل صحيح ؛

2- كاملة وغير ناقصة ؛

3- لا تحمل أكثر من معنى .

- عدم الإفصاح عن بعض المعلومات خاصة لما يتركب عنها ضرر على العميل أكبر من الفائدة التي تعود على الأطراف التي تعود على الأطراف التي يعنيها الإفصاح .

رابعا: التعبير عن رأي المراجع :

أي ضرورة إشارة المراجع وتعبي عن رأيه في القوائم المالية مع إيضاح طبيعة الفحص الذي قام به و درجة مسؤوليته ، بهدف هذا المعيار إلى عدم تحريف المسؤولية التي قبل المراجع أن يتحملها [2].

وينقسم رأي المراجع بصفة عامة إلى : [3]

- إبداء رأي دون تحفظات : رأي نظيف أي لا توجد قيود على عملية المراجعة ؛
- إبداء رأي يتضمن تحفظات : رأي مقيد يكون فيما عدى ؛
- إبداء رأي مخالف أو معارض توجد قيود على عملية المراجعة وليست حسب المعايير ؛
- الامتناع عن الرأي لعدم كفاية أدلة المراجعة .

[1]- المرجع أعلاه، ص ص 18، 19.

[2]- حبشي أسماء، **أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص19.

[3]- المرجع أعلاه، ص 19.

وهناك ثلاثة عبارات يجب أن يتضمنها رأي المراجع وهي :

- العبارة الأولى : أن التقرير يجب أن يتضمن رأي المراجع فيما يتعلق بالقوائم المالية كوحدة واحدة وأن المراجع قد يمتنع كلية عن إبداء هذا الرأي ؛
- العبارة الثانية : في حالة الامتناع عن إبداء الرأي يجب توضيح الأسباب ؛
- العبارة الثالثة : في جميع الأحوال التي يرتبط بها اسم المراجع بالقوائم المالية ، لابد أن يتضمن تقرير المراجعة خصائص فحص المراجع ومسؤوليته .

المبحث الثالث : ماهية التجارة الالكترونية

ساعد اختراع الانترنت في التحولات الكبيرة في مفاهيم التجارة ، حيث أصبحت هذه الأخيرة تمارس عبر الانترنت بشكل جزئي في البداية إلا أن أصبحت عملية إلكترونية بحتة وهو ما يعرف بالتجارة الالكترونية ، سنتعرض في هذا المبحث إلى مفاهيم عامة حول التجارة الالكترونية .

المطلب الأول : تعريف التجارة الالكترونية:

سوف نقوم بمحاولة سرد أهم التعريفات التي وردت في هذا الصياغ بهدف الوصول إلى تعريف عام وشامل للموضوع .

أولا : التعريف الأول: عرفها البنك الدولي على أنها تستخدم شبكة أجهزة الحاسوب في تسهيل المعاملات وستضمن ذلك الإنتاج التوزيع ، البيع الإعلان عن السلع والخدمات في السوق[1].

ثانيا : التعريف الثاني: عرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التجارة الالكترونية على أنها " مصطلح يدل بصفة عامة على أشكال التعاملات ذات الصلة بالنشاطات التجارية التي تجمع الأفراد والمؤسسات معتمدة على المعالجة والنقل الالكتروني للمعطيات خاصة النصوص والأصوات والصور" [2].

ثالثا : التعريف الثالث: تعريف الموسوعة البريطانية التجارة الالكترونية على أنها " بيع المعلومات والخدمات والسلع باستخدام شبكة الاتصال" [3].

رابعا : التعريف الرابع: التجارة الالكترونية تعبير يمكن أن نقسمه إلى مقطعين حيث أن الأول منه هو التجارة يشير إلى نشاط اقتصادي يتم من خلال تبادل السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والأفراد تحكمه عدة قواعد وأنظمة، أما المقطع الثاني أي الالكترونية فهو يشير إلى وصف لمجال أداة مهنة التجارة يقصد به ذلك الأداء والنشاط التجاري باستخدام الوسائط والأساليب الالكترونية في مقدمتها الانترنت[4].

خامسا : التعريف الخامس: عرفت الرابطة الدولية والمالية (IFA) التجارة الالكترونية على أنها "المعاملات التجارية التي تتم الكترونياً والسلع أو الخدمات التي يتم تسليمها بشكل ملموس أو بشكل الالكتروني" [5].

---

[1] عطا الله عمر، **تكنولوجيا شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية وتأثيرها على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير شعبة محاسبة، جامعة باتنة 1 الجزائر، 2017، ص45.

[2] أحمد بوراس، السعيد بريكة، **أعمال الصيرفة الالكترونية**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2014، ص 29.

[3] عطاء الله عمر، مرجع سابق ، ص 45.

[4] عامر إبراهيم قندليجي، **التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها**، دار المسيرة، الطبعة الأولى ، عمان ، 2015، ص 29.

[5] – هيثم رؤوف أبورجيع ، **واقع التجارة الالكترونية في الأردن و آلية تدقيقها من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين** ، مذكرة ماجستير ، جامعة اليرموك ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الأردن ، 2012 ، ص 11.

سادسا : التعريف السادس: التجارة الالكترونية هي التجارة التي تتم باستخدام التقنيات التي وفرتها ثورة المعلومات والاتصالات وشبكة الانترنت عبر التبادل الالكتروني للبيانات متجاوزة الزمان والمكان وتغطي قطاعات عديدة وتضع قاعات جديدة لعمليات البيع والتسجيل والتسليم[1].

من خلال التطرق إلى التعريفات السابقة يمكن صياغة تعريف موحد شامل لمفهوم التجارة الالكترونية : هي مجموعة المبادلات التجارية التي تتم الكترونيا عبر شبكات الاتصال في العالم حيث يكون فيها عمليات بيع وشراء الخدمات بين الأطراف المتعاملين عبر الوسيط الالكتروني بدلا العلاقات المباشرة بين الأطراف لتسهيل عبئ التجارة التقليدية.

المطلب الثاني : خصائص ومبادئ التجارة الالكترونية :

أولا : خصائص التجارة الالكترونية[2]:

1- خاصية كلية الوجود: وهي تعني أنها متاحة في كل مكان وفي جميع الأوقات فهي تحرر السوق من مجرد كونه مكانا عاديا ومعيدا إلى الشكل الذي يسمح للزبون بالتسوق (Market place) إلى فضاء السوق (Market space) فالسلعة أو الخدمة المعروضة على الانترنت لا تحتاج إلى أن تستهدف سوقا محددا جغرافيا بحد ذاته بل بالعكس قان إنشاء موقع تجاري على الشبكة يسمح لمؤسسة صغيرة باقتحام أسواق والتعامل مع مستخدمي الانترنت من كل أنحاء العالم سواء كانوا مؤسسات أو أفراد.

2- الوصول العالمي: تتيح تكنولوجيا التجارة الالكترونية للمعاملات التجارية إمكانية تجاوز الحدود الدولية إلى ابعد ما يكون بطريقة فاعلة جدا، حيث يشير الوصول إلى العدد الكلي من المستفيدين والزبائن الين يمكن للتجارة الالكترونية استقطابهم والحصول عليهم.

3- المعايير العالمية: تعد هذه الخاصية من الخصائص الغير الاعتيادية المهمة جدا للتجارة الالكترونية إذ أن المعايير التقنية للانترنت للتعامل مع تطبيقات التجارة الالكترونية تتصف بالعالمية حيث أنها تكون مشتركة بين جميع دول العالم، بالمقابل فان اغلب تكنولوجيا التجارة التقليدية تختلف من دولة إلى أخرى، إذن عالمية المعايير التقنية للتجارة الالكترونية أسهمت بشكل كبير في تقليص تكاليف الدخول إلى الأسواق وتقليص تكلفة البحث عن المنتجات فإيجاد سوق عالمي واحد يتم فيه عرض أسعار وأصناف المنتجات،

[1] – صفاء تايه محمد، مدى **مساهمة المصارف الالكترونية في تفعيل التجارة الالكترونية**، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية جامعة الكوفة العراق، العدد 1 المجلد 14، 2017، ص 104.

[2] – حميداتو صالح ، **تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الالكترونية في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة ، 2017/2016 ، ص ص 5-6.

وتسمح للزبائن معرفة الأسعار شروط التوزيع وغيرها من المعلومات الهامة لمنتج محدد في أي موقع في العالم.

4- **الإثراء**: يقصد به التوظيف بين عدد الزبائن الذين تستطيع المؤسسة الوصول إليهم ومدى قدرتها على تزويدهم بالخدمات والمعلومات التي يحتاجونها، في ظل التجارة التقليدية نجد محدودية الموارد وقيود التكلفة أدت إلى وجود علاقة عكسية بين الوصول والإثراء، حيث انه كلما زاد عدد الزبائن الين تريد المؤسسة الوصول إليهم انخفض مستوى الخدمات والمعلومات التي يمكنها تقديمها إليهم. بالمقابل في ظل تطبيقات التجارة الالكترونية فقد أصبح بإمكان المؤسسة زيادة عدد الزبائن الين يمكن الوصول إليهم وفي نفس الوقت تقديم الخدمات والمعلومات اللازمة لهذا العدد.

5- **التفاعلية**: إن تكنولوجيا التجارة الالكترونية تفاعلية إذ أنها تسمح بالاتصال في اتجاهين بين التاجر والزبون فالتفاعلية تسمح بتفاعل الفوري (Online) للتعامل مع الزبون بطريقة مشابهة للتعامل بأسلوب (وجها لوجه) لكن على نطاق عالمي وبشكل واسع.

6- **كثافة المعلومات**: نقصد بها كمية المعلومات المتاحة للمشاركين في السوق ونوعيتها فالانترنت يساهم بشكل كبير في زيادة كثافة المعلومات المتاحة للمشاركين في السوق والزبائن والتجارة وغيرها من الجهات ذات العلاقة لقد أسهمت تطبيقات التجارة الالكترونية في تقليص تكلفة جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها وتوصيلها كذلك زادت في دقة هذه المعلومات و موثوقيتها ففي ظل التجارة الالكترونية أصبحت المعلومات أكثر غزارة ووجود واقل تكلفة وأعلى جودة.

7- **التعاملات من غير مستندات ورقية**[1]: تتم اغلب تعاملات التجارة الالكترونية عبر الشبكة باستخدام البريد الالكتروني وبالتالي ينعدم فيها تقريبا وجود المستندات الورقية حيث يمكن إتمام صفقة تجارية كاملة بدءا من التفاوض على الشراء والتعاقد ودفع قيمة البضاعة واستلامها الكترونيا (في حالة السلع القابلة للترقيم) دون تبادل مستندات ورقية على الإطلاق وهنا تثور مشكلات جديدة في إثبات التعاملات والعقود وتوثيق الحقوق والالتزامات واثبات صحة التوقيعات والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية واستلام وتسليم الأموال والبضائع على أنها تتم جميع الخطوات السابقة على الكترونيا عبر الانترنت ومن هنا

[1] محمد تقورت: **واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الوطن العربي** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2005، ص ص 63-64.

شرعت منظمات دولية وحكومات متعددة في وضع قانون خاص بالتجارة الالكترونية بصيغ الصفة القانونية على المحورات الالكترونية والعقود الالكترونية والتوقيعات والنقود الالكترونية وغيرها .

ثانيا : مبادئ التجارة الالكترونية :

إن مفهوم التجارة الالكترونية كباقي المفاهيم تنطوي على مبادئ سنحاول ذكرها في ما يلي : [1]

- أن تتم المشاركة في التجارة الالكترونية وفق قواعد السوق الحرة والشفافية والتنافس العادل .
- تأكيد عالمية التجارة الالكترونية ، فالسياسات الحكومية التي تؤثر فيها يجب أن تتم في إطار تعاون وتنسيق دوليين .
- أن تعمل المعاملة الضريبية على تشجيع التجارة الالكترونية ، مقارنة بالطريق التقليدية للتجارة ، وان تبتعد عن البيروقراطية في التعامل .
- حماية المستهلك ولاسيما فيما يتعلق بالخصوصية والسرية .
- تشجيع آلية المشاركة القطاع الخاص في صياغة سياسات التجارة الالكترونية محليا ودوليا .
- أن توفر للشركات وقطاع الأعمال حرية الاختيار و الحماية للمستهلك.

المطلب الثالث : أشكال (أنماط) التجارة الالكترونية

إن اتساع مفهوم التجارة الالكترونية يشمل انجاز مختلف الأعمال عن طريق الانترنت حيث تشمل أطراف التعامل ليس فقط على الشركات والمستهلكين بل ويضاف إليها الحكومة أيضا حيث تشتمل على طائفة واسعة من الأعمال التجارية وتبادل المعلومات[2].

[1] عمر اقبال المشهداني ، ابراهيم جوفيل العبادي ، **التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة و المراجعة في ظل عمليات التجارة الالكترونية** ، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الرابع حول : عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر–عرض تجارب دولية – المركز الجامعي خميس مليانة ، يومي 27/26 أفريل 2011 ، متاح على الموقع http://iefpedia.com/arab/?p=28839 تاريخ الاطلاع 2018/03/20 على الساعة 9:00 .

[2] حميداتو صالح ، **تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الالكترونية في الجزائر** ، مرجع سابق ص 6.

ويمكن توضيح هذا المفهوم الشديد الاتساع باستعمال المصفوفة التي قدمها كوبل (Coppel).

الجدول رقم (1-1) : يوضح مصفوفة كوبل

	حكومة (G)	شركة (B)	مستهلك (C)
حكومة (G)	G2G	G2B	G2C
شركة (B)	B2G	B2B	B2C
مستهلك (C)	C2G	C2B	C2C

المصدر:مصطفى يوسف كافي ، **التجارة الالكترونية**: دار رسلان للباعة والنشر، دمشق سوريا، 2010، ص 13.

ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن التجارة الالكترونية تتم من خلال تسعة أشكال وهي :[1]

- التجارة الالكترونية بين منشأة تجارية ومنشأة تجارية(B2B) : ويقصد بها التعاملات التجارية التي تتم بين منظمات الأعمال البائعة ومنظمات الأعمال المشتركة عبر شبكة الانترنت بمعنى آخر هي كل الصفقات (بيع وشراء) التي تتم بين الشركات .
- التجارة الالكترونية بين منشأة تجارية ومستهلك (B2C) : وهذا الشكل أنتشر بشكل كبير ويستخدم من قبل العميل لشراء المنتجات والخدمات عن طريق الويب من خلال مراكز التسوق على الانترنت وهي تقدم كافة أنواع السلع والخدمات ، ويستخدم هذا الشكل من قبل المنشأة التجارية للوصول إلى أسواق جديدة .
- التجارة الالكترونية بين منشأة تجارية والإدارة الحكومية (B2G): وهي تغطي جميع التعاملات التي تتم بين وحدات الأعمال والإدارة الحكومية من خلال عملية دفع الضرائب و الرسوم وغيرها بحيث يتم ذلك إلكترونيا .
- التجارة الالكترونية من مستهلك إلى مستهلك (C2C) : وهي مجموع التعاملات التجارية التي تكون بين المستهلكين وذلك باتخاذ الانترنت وسيطًا أساسيًا في هذه العملية التجارية .
- التعاملات بين المستهلكين و الشركات (C2B) : وتشير إلى تعاملات التجارة الالكترونية التي تتم بين المستهلكين أفراد بائعين ومنظمات أعمال مشترية ومثال ذلك عندما يقوم المستهلك الفرد ببيع منزل يمتلكه من خلال الانترنت إلى منظمات أعمال .

[1] – صراع كريمة ، **واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص إدارة إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران الجزائر، 2014، ص ص 14-17 – بتصرف – .

- التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية بعضها البعض (G2G) : ويمكن أن تشمل هذه التعاملات بين الأجهزة الحكومية ولكنها يمكن أن تشمل أعمالًا ذات الطابع تجاري ، مثال على ذلك تأجير مبنى من وزارة الثقافة إلى وزارة الشباب و الرياضة .
- التعاملات بين الأجهزة الحكومية والشركات (G2B) : وتتمثل في مبادلات المعلومات بين الحكومة والشركات باستخدام الانترنت ، كالمعلومات التي ترسلها الحكومة الخاصة بالضرائب والجمارك إلى الشركات .
- التعاملات بين الأجهزة الحكومية و المستهلكين (G2C) : يتمثل في الخدمات الالكترونية التي تقدمها الحكومة للأفراد كاستخراج بطاقات الهوية وغيرها .
- التعاملات من المستهلكين إلى الأجهزة الحكومية (C2G) : مثل قيام الأفراد بسداد الضرائب أو الرسوم للحكومة عن طريق الانترنت .

المطلب الرابع : مزايا وعيوب التجارة الالكترونية:

أولا : مزايا التجارة الالكترونية:

إن التجارة الالكترونية عدة مزايا ويرجع ذلك إلى حداثة الموضوع ونتيجة اكتشاف شبكات الاتصال (الانترنت) والتطور التكنولوجي الحاصل في العالم ما ساعد في تبني موضوع التجارة الالكترونية ونلخص فيما يلي أهم مزايا التجارة الالكترونية :[1]

- تعد التجارة وسيلة فعالة لتوسيع نطاق الأسواق المحلية فالصفة العالمية لها ألفت الحدود أمام دخول الأسواق التجارية وتحول العالم إلى سوق مفتوح أمام الزبائن دون النظر إلى الموقع الجغرافي للبائع والمشتري؛
- خفض من تكلفة العمليات بتحسين التنسيق والاتصالات في التصنيع والمبيعات والتوزيع كما أنها تقلل من تكاليف المراسلات البريدية الإعلان التوزيع التصميم ؛
- سهولة توفر الجهد: والوقت إذ أن فتح الأسواق الالكترونية بشكل دائم يسمح للمشترك بممارسة أنشطة التجارة الالكترونية لمدة 24 ساعة في اليوم 7 أيام في الأسبوع ومن أي مكان ؛
- سهولة في توافر المعلومات: يعود الفضل فيها إلى انتشار الانترنت في كل دول العالم ؛
- توافر العديد من البدائل و التجارة الالكترونية تحسن من شفافية السوق حيث تقدم الانترنت يتواجد فيه على شبكة الانترنت ؛

[1] صفا تايه محمد ، **مدى مساهمة المصارف الالكترونية في تفعيل التجارة الالكترونية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 105.

- ازدياد المنافسة السعرية: يستطيع الزبون الوصول إلى أفضل الأسعار من خلال التجارة الالكترونية وذلك من خلال توافر معلومات مفصلة على المنتوجات المختلفة وعن أسعارها متاحة ؛
- نيل رضا الزبون: أن توافر الانترنت يهيئ اتصالات مباشرة تفاعلية مما يتيح للشركات الموجودة في السوق الالكتروني الاستفادة من هذه المميزات للاستجابة على استفسارات الزبائن بسرعة، مما يوفر خدمات أفضل للزبائن ويستحوذ على رضاهم ؛

ثانيا : عيوب التجارة الالكترونية:

كما أن هناك منافع للتجارة الالكترونية، فان هناك سلبيات للتجارة الالكترونية ويعود ذلك للسبب الرئيسي وهي مخاطر متعلقة باستعمال الانترنت وشبكة الاتصال ويمكن عرض عيوب التجارة الالكترونية في ما يلي: [1]

- سرعة تزييف البطاقات الائتمانية يؤدي إلى تحمل أصحابها تكاليف سلع وخدمات لم يقم بشرائها ؛
- غياب التعامل الورقي في التجارة الالكترونية يهدد مصالح العملاء والشركات والبنوك نتيجة إمكانية حدوث تزييف بالبيانات أو تلاعب بالفواتير والمستندات عند الطلب ؛
- صعوبة التحقق من هوية المتعاملين في التجارة الالكترونية نظرا لغياب العلاقة المباشرة بين العملاء ، فقد يتم إبرام عقد بين البائع والمشتري يبعد عنه آلاف الأميال ويختلف عنه في الوقت الزمني ؛
- استيراد سلع ممنوعة الاستعمال في الأسواق المحلية ؛
- حدوث اختراقات في شبكة الانترنت يؤدي إلى فضح أسرار العملاء البنوك والشركات ؛

[1] صراع كريمة ، **واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ص ص 25-26 .

خلاصة الفصل الأول

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم مراجع الحسابات ، وشروط ممارسة المراجعة في الجزائر ، وكذا كيفية تعين محافظو الحسابات وحالات التنافي التي لا يجوز لمحافظي الحسابات للممارسة المراجعة فيها ، وأبرزنا مهام و مسؤوليات محافظو الحسابات التي يجب أن يعتمدوها في مزاولتهم لأعمالهم ، وأما في المبحث الثاني تم التعرف على معايير مراجعة الحسابات التي تضمن سيرورة عمل المراجع في أداء مهامه .

وبالمقابل في المبحث الثالث تم التطرق إلى عموميات حول التجارة الالكترونية ، حيث تطور مفهومها من تجارة تقليدية بسيطة إلى تجارة تمارس عبر شبكات الانترنت ، و أدرجنا كذلك أهم الخصائص والمبادئ التي ميزت التجارة الالكترونية عن التجارة التقليدية لتشمل عدة أشكال (أنماط) في التعاملات التجارية ، و بالرغم من تعدد مزاياها إلا أن لها عدة عيوب وهذا راجع لمخاطر استعمال الانترنت .

وتجدر الإشارة أن مراجعو الحسابات في الجزائر خلال ممارستهم للمهنة يفتقدوا في تكوينهم إلى تكنولوجيا المعلومات لمراجعة عمليات الشركات العاملة في مجال التجارة الالكترونية ، وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني .

الفصل الثاني:

أثر المراجعة علي بيئة التجارة الإلكترونية

تمهيد

في هذا الفصل سلطنا الضوء على أثر المراجعة على بيئة التجارة الالكترونية ، بداية بالعلاقة الموجودة بينهما حيث هناك متطلبات علمية يجب على المراجع الإلمام بها عند المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية ، حتى يكون المراجع مؤهلًا علميًا لمباشرة العمل في هذه البيئة ، إلا أنه يتطلب عليه أيضًا التعرف على المخاطر المواجهة للمهنة في ظل المعاملات الالكترونية وأدلة الإثبات الالكترونية وكيفية اعتمادها .

وفي ظل افتقاد مراجعو الحسابات في الجزائر إلى تكوينهم في تكنولوجيا المعلومات ، وجب عليهم الاستعانة بخبراء في هذا المجال كمساعدين في عملية المراجعة للإدلاء بخبراتهم المهنية وتقديمها للمراجعين حتى يتمكنوا من مراجعة عمليات الشركات الناشطة في التجارة الالكترونية .

ومما سبق يمكن التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين :

- **المبحث الأول :علاقة التجارة الالكترونية بالمراجعة ؛**
- **المبحث الثاني : آليات تطبيق المراجعة على بيئة التجارة الالكترونية .**

المبحث الأول :علاقة التجارة الالكترونية بالمراجعة

الهدف من هذا المبحث هو التعرف على المتطلبات العلمية التي يجب على المراجع الوفاء بها ، وإبراز المخاطر المواجهة لمهنة المراجعة و أدلة الإثبات الإلكترونية وكيفية اعتمادها من قبل المراجع في تنفيذ برنامج المراجعة ، مع عرض مفصل لأهم ما جاء به بيان ممارسة المراجعة الدولي1013(التجارة الالكترونية) .

المطلب الأول : المتطلبات العلمية لمراجعة التجارة الالكترونية:

يتطلب على مراجع الحسابات تأهيلا علميا في الوسائل والتقنيات المعلومات لدى العمل عند بيئة التجارة الالكترونية وذلك من خلال ما يلي: [1]

أولا: ضرورة التزود بالمعرفة التقنية :

لكي يواكب مراجع الحسابات التغيرات الجوهرية في بيئة الأعمال الجديدة في ظل التجارة الالكترونية أصبح إلزاما عليه الإلمام بالمفاهيم الحديثة المترابطة مع التطور السريع في مجال التجارة الالكترونية وهي:

- ✓ التواقيع الالكترونية الرقمية ؛
- ✓ اتفاقيات تبادل البيانات ؛
- ✓ عمليات الكترونية أمنة ؛
- ✓ الترخيص الالكتروني ؛
- ✓ البنية التحتية لمفاهيم الخصوصية العمومية ؛
- ✓ رموز العمليات ؛
- ✓ البطاقات الكية ؛
- ✓ النقد الالكتروني ؛
- ✓ نقطة البيع ؛
- ✓ أية رموز أخرى مستحدثة .

كما يتوجب أن يكون على علم ودراية بالتطورات الحديثة في المجتمع ويواكبها وان يستفيد من تلك التغيرات في تطوير أدائه وتحسينه حتى يقدم خدمة ذات جودة عالية ومن أهم تلك التطورات والمفاهيم ما يلي :

[1] – صالح حميداتو مرجع **تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الالكترونية في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ،ص 23.

- ✓ التشغيل الالكتروني للبيانات وصناعة المعلومات.
- ✓ استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في اختيار وتقويم العينة.
- ✓ الجودة الشاملة لخدمة ومراقبة الحسابات.
- ✓ الاستفادة من شبكات المعلومات العالمية والإقليمية في توصيل المعلومات .

ثانيا: الدخول في دورات تدريبية متخصصة :

يتوجب على مراجع الحسابات الدخول في دورات تدريبية في تقنيات المعلومات وذلك من أجل[1]:

- التعرف على مجالات استخدام تقنيات المعلومات في مراقبة الحسابات .
- التعرف على كيفية استخدام البرامج الخاصة بمراجعة الحسابات أن يعدها مراجع الحسابات أو الزبون أو البرامج الجاهزة لأغراض المراجعة .
- التعرف على مجالات التطوير مهنة المراجعة في بيئة تقنيات المعلومات وما ينتج عنها من ظهور خدمات جديدة يمكن أن يقوم بها مراجع الحسابات.

ثالثا: مواصلة التعليم المستمر:

يتوجب على مراجع الحسابات مواصلة التعليم المستمر فيما يتعلق باستخدام تقنيات المعلومات في مجالات المحاسبة والمراجعة في سبيل التعرف على أهم التطورات التي تحصل في هذا المجال ولكي لا يكون المراجع بمعزل عنها أي يعني لا يجهلها.

المطلب الثاني : مخاطر مهنة المراجعة وأدلة الإثبات في ظل التجارة الالكترونية :

أولا: المخاطر المواجهة لمهنة المراجعة في ظل التجارة الالكترونية :

تعد المخاطر المراجعة من العوامل الهامة التي يتعين على المراجع أخذها في الاعتبار سواء عند اختيار عميل أو عند تخطيط عملية المراجعة أو عند تصميم إجراءات وكذلك عند تجميع الأدلة وتقييمها وتكمن هذه المخاطر في أن يبدي المراجع رأيا غير سليم وعلى المراجع أن يتفادى الوقوع في تلك المخاطر.

[1] – زياد هاشم السقا: ناطم حسين رشيد، **متطلبات تدقيق عمليات التجارة الالكترونية في ظل معايير التدقيق** ، مجلة دراسات محاسبية، مالية، جامعة الموصل، المجلد7، العدد 20، الفصل 3، سنة 2012، ص 8.

أما عن تعريف مخاطر المراجعة فقد عرفها معيار المراجعة الدولي رقم 400 بعنوان (تقدير المخاطر والوقاية الداخلية) بأنها المخاطر التي تؤدي إلى قيام المراجع بإجراء غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري.

ونستعرض فيما يلي أهم هذه المخاطر:

1- المخاطر الموروثة (المستأصلة) : هي عبارة عن أخطاء مادية أو أخطاء الخطر الموروث تتأثر بالخصائص الفريدة لطبيعة أعمال المؤسسة والصناعة التي تعمل عنها فضلا عن طبيعة نظام التشغيل المطبق النظام المباشر الفوري يفرض صعوبات متأصلة فيما يتعلق بكيفية فيما يتعلق بكيفية مراجعة ها النظام وتعقيد أداء عملية المراجعة والمعاملات تدخل من مواقع بعيدة يتم تخزين المعاملات والأرصدة داخليا ومن ثم فك الحاجة إلى المستندات الورقية نظرا لإدخال بيانات مباشرة إلى النظام وهذا يؤثر في طبيعة إجراءات التحقق المطلوبة ومدادها وتوقيتها[1].

2- مخاطر الرقابة : إن مخاطر الرقابة هي مخاطر احتمالية أن تفشل نشاطات الرقابة الداخلية في منع أو كشف الأخطاء المادية في الكشوفات المالية ، وإن المراجع لا يستطيع أن يدير هذه المخاطر ولكنه يستطيع فقط أن يقيم نظام الرقابة الداخلية ويقيم احتمالية فشله ، حيث تبدأ مهمة المراجع الخارجي في تقييم المخاطر لمنع وكشف وتصحيح الأخطاء المحتملة والاحتيال [2].

3- مخاطر الاكتشاف : وهي المخاطر التي تنشأ عن عجز إجراءات التحقق التي يطبقها المراجع في اكتشاف تحريفات في أرصدة الحسابات أو في فئات المعاملات ، وهي مخاطر ناتجة عن فشل إجراءات المراجعة الخارجية في توليد أدلة عن أخطاء ملموسة شرط أنها قد دخلت في نظام المحاسبة والتي يمنعها أو يكشف عنها أو يصححها جهاز الرقابة الداخلية [3].

[1]- أحمد عبد الله عمر العمودي ، **أثر التجارة الالكترونية على المراجعة –دراسة ميدانية في اليمن –** أطروحة دكتوراه في المحاسبة ، جامعة دمشق ، 2006 ، ص 72.

[2] – صالح حميداتو ، **تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الالكترونية في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص26.

[3] – عبد الوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته ، **المراجعة الالكترونية في أسواق المال** ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2004، ص92.

ويمكن تلخيص مخاطر المراجعة في الجدول التالي :

جدول رقم (2–1) مخاطر المراجعة .

المخاطر	الطبيعة	المصدر
مخاطر متأصلة ومخاطر الرقابة	قد تؤدي البيانات المالية إلى أخطاء جوهرية	أهداف /عمليات المؤسسة وتصميم /تنفيذ الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية
مخاطر الاكتشاف	قد يخفق المراجع في كشف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية	طبيعة ومدى الإجراءات التي قام المراجع بتأديتها.

المصدر: **Guide to Using ISAs in the Audits of Small and mediam sized Entilies , thard Edition , Volume 1 –core cocepts ,2011 , p36**

متاح على الموقع http://www.ifac.org/publications تاريخ الاطلاع 2018/04/20 على الساعة 09:00

ويتبين لنا من خلال الجدول السابق أن مخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة عكس مخاطر الاكتشاف ، حيث يكون المراجع هو المسؤول عن أداء عملية جمع الأدلة التي تدير عملية الاكتشاف .

وعموما لتقليل من مستوى مخاطر المراجعة يجب على المراجع – تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية وحصر مخاطر الاكتشاف ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال أداء الإجراءات التي تستوجب إلى المخاطر المقيمة لأخطاء الجوهرية على كل من مستوى البيانات المالية ومستوى التوكيد لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات و الافصاحات .

ثانيا: أدلة الإثبات في ظل التجارة الالكترونية :

1– المقصود بأدلة الإثبات في بيئة التجارة الالكترونية :هي عبارة عن معلومات تم إنشاؤها ونقلها ومعالجتها وتسجيلها وحفظها في صورة إلكترونية ويعتمد عليها المراجع في دعم الرأي الذي يتوصل إليه في تقرير المراجعة النهائي . وهذه المعلومات لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال استخدام معدات وتقنيات مناسبة مثل أجهزة الكمبيوتر ، وتشمل أدلة الإثبات على السجلات المحاسبية و المستندات الأولية مثل العقود الالكترونية و الوثائق

المتعلقة بالفوترة والتجهيزات و الدفع و المصادقات الالكترونية فقد تكون في شكل نص أو صوت أو شكل أو فيديو ..الخ [1]

2- إمكانية الاعتماد على أدلة الإثبات الإلكترونية : عند تحديد كفاية وملائمة أدلة الإثبات الالكترونية التي تم جمعها بغرض مساعدة المراجع في إبداء الرأي الفني في القوائم المالية ، يجب على المراجع أن يأخذ في اعتباره المخاطر المصاحبة لاستخدام هذا النوع من الأدلة حيث لا يمكن تحديد مدى الكفاية الملائمة من خلال عملية الفحص لدليل الإثبات الإلكتروني ، كما هو الحال في دليل الإثبات الورقي ، فطباعة مخرجات المعلومات الالكترونية أو قراءتها من على الشاشة ما هو إلا صيغة واحدة ولا يمكن أن تعطي دلالة على منشئ المعلومة أو صلاحيتها كما لا يمكن أن تؤكد اكتمال أو شمولية المعلومات وبالتالي يجب على المراجع على المراجع أن يتأكد من أن أنظمة الرقابة والتقنيات المتعلقة بإنشاء ومعالجة ونقل وحفظ المعلومات الالكترونية كافية حتى يمكن ضمان مصداقية المعلومات [2] .

وفي ظل اعتماد أدلة الإثبات الالكترونية من طرف المراجع تجدر الإشارة إلى أن هناك مشاكل تتعلق بهذه الأدلة وتتمثل في [3]:

- طبيعة المعالجة داخل نظام المعلومات الالكترونية ؛
- الاحتفاظ بالأدلة الإلكترونية لفترة زمنية قصيرة ؛
- غياب أو ضعف نظم الرقابة الداخلية ؛
- عدم توافر مستندات ورقية في بعض مراحل النظام الإلكتروني ؛
- التأهيل العلمي والعملي للمراجع ؛
- ارتفاع تكلفة استخدام الأساليب الإلكترونية في المراجعة ؛
- الاعتماد على الحكم الشخصي للمراجع .

[1] – متاح على الموقع https://www.almohasb1.com/2009/08/electronic-audit-evidence.html تاريخ التصفح 2018/03/25 على الساعة 12:30 .

[2] – نفس المرجع السابق .

[3] – عيسى الزين ،أحمد قايد نور الدين ، **مدى قدرة محافظ الحسابات على المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية** ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، العدد 10 ، الجزء 01 ، جامعة الوادي ، 2017 ، ص ص 69-70.

3- خصائص أدلة الإثبات الالكترونية : لقد حدد مجمع المحاسبين القانونين الأمريكيين **AICPA** ضرورة أن تتوفر في أدلة الإثبات الخصائص التالية : [1]

- **الصلاحية** : ليكون المستند الإلكتروني صالحا كدليل إثبات يجب أن تتوفر فيه ما يلي:

✓ أن يكون موقعا أسس بالمستند الورقي، إلا أن التوقيع يكون إلكترونيا، ويقصد بالتوقيع الإلكتروني " مجموعة من الحروف، أو الرموز، أو الإشارات ذات طابع منفرد يسمح بالتحقق من شخصية مرسل المستند ويميزه عن غيره".

✓ تتزايد صلاحية المستند الإلكتروني بوجود البصمة الإلكترونية، ويقصد بها رقم البريد الذي يحمله المستند المرسل عن طريق شبكة المعلومات الدولية والذي يحدد عنوان مرسل المستند.

✓ لكي يكون المستند الإلكتروني صالحا يجب أن تكون الكتابة بالشكل الذي يسمح بالتحديد الواضح لأطراف المعاملة التجارية، كما يجب حفظ الكتابة الإلكترونية بالشروط والظروف التي تضمن سلامتها وبقائها دون تحريف أو تعديل.

✓ وعليه فإن صلاحية المستند الإلكتروني تعتمد على درجة الاقتناع به، وأن يكون مرتبط بالموضوع قيد التدقيق، وأن يصل شخص أو أكثر لنفس النتيجة أو الرأي من خلال استخدام نفس المستند الإلكتروني.

- **الاكتمال** : يقصد بالاكتمال أن تكون كافة المستندات الالكترونية الصالحة كافية لتكوين وإبداء الرأي فقد يحدث أن تكون المستندات المتوفرة صالحة ، لكنها غير كافية ، وعدم كفاية أدلة الإثبات يعرض المراجع للمساءلة القانونية باعتبارها دليل على إهماله في ممارسة مهنته ، فأدلة الإثبات تعطي أساس منطقي لتكوين رأي موضوعي ، بمعنى وجود معلومات قوية بصورة كافية إذا كانت مؤيدة بأدلة إثبات كافية

- **التوثيق المناسب** : ويقصد به تحديد الفترة الزمنية التي يتم من خلالها الحصول على أدلة الإثبات في التعاملات الالكترونية على درجة كبيرة من الأهمية وخاصة في ظل تحقيق الصلاحية و الاكتمال .

[1] – صالح حميداتو ، **تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الالكترونية في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص30

المطلب الثالث : بيان المراجعة الدولي ISA 1013 – التجارة الالكترونية :

اصدر البيان في مارس 2002 من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونين (IFAC)[1] ، حيث كان يهدف إلى مساعدة المدققين وتعزيز ممارستهم الجيدة ، عند قيامهم بفحص نشاط تقوم به المنظمة (المؤسسة) عن طريق شبكة الانترنيت ، كذلك حدد المعيار ضرورة دراسة بيئة الرقابة الداخلية و الإلمام بالأنظمة والقوانين ، وسياسات أمن المعلومات وسلامة التوقيع و التسجيل الالكتروني ، وحدد هذا البيان -1013- المخاطر المتعلقة بالتجارة الالكترونية ، وصنفها إلى مخاطر خسارة سلامة تكامل العملية ، والتي يمكن مضاعفتها من خلال فقدان مسار التدقيق ، ومخاطر أمنية لاختراق التجارة الالكترونية ، وعدم الالتزام بالمتطلبات الضريبية و القانونية و التطبيقية ، وفشل البينية التحتية أو تحطمها ، وأخطاء في السياسات المحاسبية المرتبطة – على سبيل المثال – تكاليف تطوير الموقع على شبكة الانترنت أو سوء فهم الاتفاقيات المعقدة .[2]

سندرج في ما يلي أهم الأمور التكنولوجية الواجب على المراجع فهمها جيدا عند إدراكه لأثارها التقنية على عملية المراجعة : [3]

- المخاطر المحتملة للوحدة محل المراجعة ، استخدامها الانترنت في التجارة الالكترونية وبيان مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المعتمد و إمكانية مراقبة هذه المخاطر .
- التعرف على مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على استقلالية الوحدة محل المراجعة ، ومدى استمراريتها في تأدية أنشطتها
- إمكانية التعرف على إجراءات المراجعة في ظل تلك البيئة التكنولوجية وتقييم أدلة الإثبات فيها .
- بيان ضرورة دراسة المراجع لبيئة الرقابة الداخلية .
- ضرورة إلمام مراجع الحسابات بأنظمة والقوانين وسياسات إصدار المعلومات والضوابط الأمنية المطلوبة عند تنفيذه لمهامه (التأكيد من التسجيل الالكتروني وإرسال المصادقات ، وسلامة التوقيع الالكتروني).

[1] – صالح حميداتو ، **تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الالكترونية في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ، ص31 .

[2] – كريمة الجوهر و آخرون ، **أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي** ، مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الإنسانية ، العدد الثاني ، المجلد العاشر ، 2002 ، ص 20.

[3] – منهل مجيد أحمد ، **إعادة هندسة مهنة مراقبة الحسابات في إطار تكنولوجيا** المعلومات ، أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة ، جامعة سانت كلمنتس العالمية ، مكتب الموصل العراق ، 2011 ، ص 156.

المبحث الثاني : آليات تطبيق المراجعة على بيئة التجارة الالكترونية .

في هذا المبحث نتطرق إلى متطلبات مراجعة عمليات التجارة الالكترونية عمليا (أي عند تنفيذ برنامج المراجعة) ، مع إبراز معايير الدولية للتدقيق ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات باعتبار الخبير المستعمل من قبل المراجع في دراستنا هو متخصص في تكنولوجيا المعلومات ، وسنتطرق كذلك بشيء من التفصيل إلى معيار المراجعة الدولي 620 استخدام عمل خبير .

المطلب الأول : متطلبات المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية

إن مراجعة عمليات التجارة الالكترونية تتطلب من مراجع الحسابات أن يأخذ في الاعتبار مجموعة من المتطلبات ، والتي تضمن سيرورة البرنامج العملي لعملية المراجعة .

أولا: معرفة طبيعة عمل المنشأة (الشركة):

كما جاء في المعيار المراجعة الدولي 310 (معرفة طبيعة عمل المنشأة) على مراجع الحسابات أن يحصل على معرفة كافية عن نشاط الشركة لتمكينه من تحديد وفهم الأحداث والعمليات والممارسات التي قد يكون لها أثر على التقارير المالية أو على تقرير المراجعة ، كما أنه من الواضح أن نمو التجارة الالكترونية ذو أثر هام على بيئة الأعمال التي تعمل بها الشركة .[1]

ثانيا: ضرورة توافر مهارات خاصة للمراجعين :

كما أشار معيار المراجعة الدولي 620 (الاستفادة من عمل خبير) أنه عندما يكون لنشاط التجارة الالكترونية تأثير هام على نشاط الشركة وأعمالها ، فإن مراجع الحسابات قد يكون بحاجة إلى مهارات لكي يكون قادرًا على القيام باستفسارات مناسبة ، ولكي يتفهم آثار وحدود الإجابات التي يحصل عليها من هذه الاستفسارات . فعلى سبيل المثال ، يجب أن يكون مراجع الحسابات قادرًا على تقرير مدى دقة إجراءات الأمن والحماية لتكنولوجيا المعلومات ، البيئة الأساسية لها ، ووسائل الرقابة الداخلية .[2]

[1] - إبراهيم محمد عبد الكريم الطحان ، **إطار مقترح لتطوير تقرير مراقب الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية** ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، تخصص المراجعة ، جامعة طنطا ، مصر ، 2010، ص 69 .

[2] - المرجع أعلاه ،ص 69 .

ثالثا: الاستعانة بعمل خبير :

إذا لم يكن لدى مراجع الحسابات الفهم الكافي لبيئة التجارة الالكترونية ، فإنه يمكنه الاستعانة بخبير ، سواء كان الخبير موظف لدى المراجع أو موظف لدى المؤسسة ، أو قد يكون خارجي يتم الاتفاق معه للإدلاء بخبرة في موضوع معين (وهو ما سنتطرق إليه في المطلب الثالث في هذا المبحث) .

رابعا: تقييم المخاطر والرقابة الداخلية :

كما جاء في المعيار المراجعة الدولي 400 (تقدير المخاطر والرقابة الداخلية) على مراجع الحسابات أن يحصل على فهم كافٍ للنظام المحاسبي ولهيكل الرقابة الداخلية ، وعلى مخاطر المراجعة ومكوناتها ، وذلك بغرض التخطيط لعملية المراجعة ، وبالتالي فإنه من طبيعة نشاط التجارة الالكترونية أن يكون هناك درجة عالية من الأخطار اللازمة بالنسبة للحسابات أو العمليات التي يتضمنها نشاط التجارة الالكترونية .[1]

خامسا: أدلة الإثبات في المراجعة :

وفقًا لمعيار المراجعة الدولي 500 (أدلة الإثبات) يتطلب من مراجع الحسابات أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة لكي يستطيع أن يخرج باستنتاجات معقولة ، لتكون الأساس الذي يبني عليه رأيه المهني . (وهو ما تطرقنا إليه في المبحث السابق ، المطلب الثاني)

سادسا: إجراءات المراجعة التحليلية :

تعد المراجعة التحليلية من أكثر الأدوات المستخدمة من قبل المراجع وذلك لكونها تساعد في تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة والهامة نسبيا، وذلك بأقل التكاليف وبالتالي يستطيع المراجع تحقيق الكفاءة في أداء عملية المراجعة. ونظرا لأهمية هذا الأسلوب وانتشار استخدامه في عمليات المراجعة، تم تناول هذا الموضوع في المعيار الدولي رقم 520 (الإجراءات التحليلية) وذلك لغرض تحليل النسب والمؤشرات المهمة .[2]

سابعا: مراجعة نظم المعلومات المحاسبية لأنشطة التجارة الالكترونية :

إن الهدف من مراجعة نظم المعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في التجارة الالكترونية هو مراجعة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية بها ، والتي توفر الحماية لنظام التداول الإلكتروني للبيانات الذي يطبق في مجال

[1] – المرجع أعلاه ،ص 70 .

[2] – متاح على الموقع https://sqarra.wordpress.com/audit2L/ تاريخ الاطلاع 2018/05/09على الساعة 20:00

التجارة الالكترونية ، ولذلك فإن مراجع الحسابات في شركات التجارة الالكترونية سوف يجد نفسه بالضرورة مطالبًا بمراجعة نظم المعلومات المحاسبية كأحد إجراءات مراجعة صفقات التجارة الالكترونية .[1]

ثامنا: الأهمية النسبية في المراجعة :

قد عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية الأهمية النسبية بما يلي : تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المكرر في الظروف الخاصة بحذفه أو تقديمه بصورة خاطئة .[2]

تاسعا: فرض الاستمرارية :

أحد الفروض المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية، حيث ينظر بموجبه على أن المنشأة مستمرة بمزاولة نشاطها في المستقبل المنظور دون أن يكون لديها هدف أو حاجة للتصفية أو التوقف ، إذ يتطلب من مراجع الحسابات مراعاة وملائمة تطبيق الشركة لفرض الاستمرارية عند تنفيذ إجراءات المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية .[3]

عاشرا: مراعاة القوانين والأنظمة عند مراجعة البيانات المالية :

كما جاء في المعيار المراجعة الدولي 250 (مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية) يجب على مراجع الحسابات أن يراعى التزام المنشأة (الشركة) محل المراجعة بالقوانين واللوائح ذات الصلة ، وعلى هذا تبرز عدد من المسائل القانونية المتعلقة بالتجارة الالكترونية لم تحل بعد ، حيث لم يتوافر حتى الآن إطار قانوني شامل للتجارة الدولية الإلكترونية .[4]

[1] - إبراهيم محمد عبد الكريم الطحان ، **إطار مقترح لتطوير تقرير مراقب الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 71 .

[2] – متاح على الموقع https://www.almohasb1.com/2010/12/materiality-auditing.html تاريخ الاطلاع 2018/05/10 على الساعة 14:00

[3] - متاح على الموقع https://infotechaccountants.com/.../9560 تاريخ الاطلاع 2018/05/11 على الساعة 11:40 ، بتصرف .

[4] - إبراهيم محمد عبد الكريم الطحان ، **إطار مقترح لتطوير تقرير مراقب الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 72 .

المطلب الثاني : معايير المراجعة ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات

قبل الخوض في معايير المراجعة وجب علينا التعرف على مفهوم " تكنولوجيا المعلومات "

أولا : ماهية تكنولوجيا المعلومات

1- **تعريف تكنولوجيا المعلومات** : هي الاستخدام والاستثمار المفيد والأمثل لمختلف أنواع المعارف ، والبحث عن أفضل الوسائل والسبل التي تسهل الحصول على المعلومات التي تقودنا إلى المعرفة كذلك جعل هذه المعلومات متاحة للمستفدين منها ، وتبادلها وإيصالها بالسرعة المطلوبة والفاعلية والدقة اللتان تتطلبها أعمال وواجبات الإنسان المعاصر .[1]

2- **خصائص تكنولوجيا المعلومات** : هناك العديد من الخصائص نذكر منها :[2]

- تظهر تكنولوجيا المعلومات بزيادة حاجة المجتمع للمعلومات ؛
- يعتمد العمل في عصر المعلومات على تكنولوجيا المعلومات ؛
- العمليات والمعالجات الخاصة بالعمل في عصر المعلومات تؤدي إلى زيادة الإنتاج ؛
- يعتمد النجاح في عصر المعلومات على تأثير نوع التكنولوجيا المستخدمة ؛
- تخدم تكنولوجيا المعلومات في عصر المعلومات الإنتاج والخدمات ؛
- تقليص المكان ،الوقت والمسافة ؛
- تحقيق أكبر قدر من الموثوقية .

3- **وظائف تكنولوجيا المعلومات** : تتمثل وظائف تكنولوجيا المعلومات فيما يلي :[3]

- تقوم على جمع تفاصيل قيود أو سجلات النشاطات ؛
- تحول وتحلل وتحسب جميع البيانات أو المعلومات ؛
- توفر نظم الحاسوب إجراء عدة أنواع من المعالجات للمعلومات في وقت واحد ؛
- تسهل استرجاع المعلومات لانجاز عملية إضافية أو إرسالها إلى مستفيد آخر ؛
- تنقل البيانات والمعلومات من مكان لآخر ؛
- توفر فرص عديدة للاستفادة منها من قبل الإنسان بشكل عام ومتميز ، وتكون هذه الفرص إما لمساعدة الإنسان أو حل المشاكل التي تعترضه ؛
- تحقق تكنولوجيا المعلومات منافع منها : السرعة ، الثبات ، الموثوقية والدقة .

[1] - حبشي أسماء، **أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية**، مرجع سبق ذكره ، ص 45

[2] – المرجع أعلاه ، ص 51 .

[3] – المرجع أعلاه ص 52 .

ثانيًا : معايير المراجعة ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات

نتيجة التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على مهنة مراجعة الحسابات ، فقد أصدر مجلس معايير المراجعة و التأكيد الدولي العديد من البيانات ممارسة التدقيق الدولية نذكر منها : [1]

1- بيان ممارسة المراجعة الدولي (1001) : بيئة نظم المعلومات الالكترونية في ظل استخدام الحاسبات الصغيرة .(وللإشارة فقط قد تم تعديل هذا البيان في سنة 2001)

1-1 تعريف نظم الحاسبات الصغيرة : هي عبارة عن أجهزة الحاسب ذات مشغل ذاكرة ووحدة عرض ووحدة تخزين ولوحة مفاتيح وتوصيلات بالطابعة .

1-2 خصائص نظم الحاسبات الصغيرة : صغيرة الحجم ، لا تحتاج إلا إلى مهارات أساسية للحاسب وتعتمد على البرامج الجاهزة

1-3 الهدف من البيان : توفير مساعدة عملية للمدققين عند تنفيذهم لمعايير التدقيق الدولية ، علما بأن هذا البيان يستخدم في حالة اعتماد المؤسسة محل التدقيق في التشغيل جزء أو كل بياناتها المالية على حاسبات صغيرة ، ولا يضمن هذا أي مبادئ أساسية أو إجراءات جوهرية .

1-4 أثر الحاسبات الإلكترونية الصغيرة على عملية التدقيق : بالنسبة لعملية المراجعة فلابد من اعتماد نظم رقابية ومراجعة داخلية مرتبطة بالحاسبات الصغيرة حتى يتسنى للمراجع التقليل من مخاطر عدم الاكتشاف الأخطاء للحد الأدنى .

2 - بيان ممارسة التدقيق الدولي (1002) :بيئة نظم المعلومات الإلكترونية في ظل الحاسبات الإلكترونية المباشرة .

2-1 تعريف نظم الحاسبات المباشرة : هي تلك الحاسبات التي تمكن المستخدم من الوصول إلى البيانات والبرامج مباشرة

2-2 خصائص نظم الحاسبات المباشرة :

- نظم تسمح بإجراء كافة أنواع التغييرات على البيانات والبرامج .
- نظم تسمح بالتغيير بشكل مقيد (إدخال فقط أو قراءة)

[1] - إغمين يعقوب ، **أثر المعالجة الآلية للبيانات على فعالية التدقيق الخارجي** ، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مراقبة التسيير ، جامعة ورقلة ، 2011-2012 ، ص ص 45-48 ، بتصرف .

2-3 الرقابة الداخلية لنظم الحاسبات المباشرة :

- ضوابط كلمة السر
- ضوابط على التطبيقات
- ضوابط على تطوير وحماية النظام

2-4- تأثير الحاسبات المباشرة على إجراءات التدقيق :[1] يتوجب على المدقق (المراجع) في نظام الحاسوب المباشر بعض الأمور التي لها أهمية خاصة نذكر منها :

- الترخيص و اكتمال ودقة المعاملات المباشرة
- تكامل السجلات والمعالجات
- تغيير في إنجاز إجراءات التدقيق من ضمنها استعمال تقنيات بمساعدة الحاسوب

إن الخصائص التي تتمتع بها أنظمة الحاسبات المباشرة قد تجعل من قيام المدقق (المراجع) بالمراجعة في أسرع وقت إذا أنه يقوم بتطوير واختيار إجراءات التدقيق بفترة تسبق استعمالها .

3 - بيان ممارسة المراجعة الدولي (1003) : بيئة نظم المعلومات الإلكترونية واستخدام قاعدة البيانات .

3-1 تعريف نظم قواعد البيانات : هي النظم المبنية على بيانات مجمعة ، حيث أن مستخدم قاعدة البيانات ليس من المهم أن يكون ملم لكل بيانات القاعدة ، علما بأن هناك نوعين من نظم قواعد البيانات هما نظم قواعد البيانات (غير المترابطة) ونظم قواعد البيانات المترابطة .

3-2 الرقابة الداخلية على بيئة قواعد البيانات : يجب على المراجع التركيز على توافر ما يلي :

- بنية تحتية لأمن وسلامة المعلومات ، علما بان وجودها دليل على فاعلية الرقابة الداخلية بحيث تتمثل الرقابة الداخلية بكيفية إدارة البيانات وكذلك إدارة قواعد البيانات وذلك بتوفير مدير لإدارة قواعد البيانات وذلك بهدف إدارة وتنظيم القاعدة .
- ضوابط رقابية عامة .

[1] - متاح على الموقع https://sqarra.wordpress.com/isas2000/ تاريخ الاطلاع 2018/04/17 على الساعة 08:30

3-3 تأثير قواعد البيانات على إجراءات التدقيق :[1] تتأثر إجراءات التدقيق بالدرجة الأولى في بيئة قاعدة البيانات ، وفي حالة استعمال تطبيقات محاسبية مهمة لقاعدة بيانات مشتركة ، فقد يجد المدقق أن من المناسب حسب مبدأ التكلفة أن ينتفع ببعض الإجراءات نذكر منها :

- لغرض الحصول على فهم لبيئة رقابة قاعدة البيانات ولتدقيق المعاملات ، فقد يراعى المدقق مخاطر التدقيق خلال التخطيط لعملية التدقيق ؛
- خلال عملية تقييم المخاطر ولغرض تحديد مدى الاعتماد على الضوابط الداخلية المتعلقة باستعمال قاعدة البيانات في النظام المحاسبي ؛
- وفي حالة قرار المدقق بإجراء اختبارات الالتزام أو الاختبارات الجوهرية التي تتعلق بنظام قاعدة المعلومات فإن إجراءات التدقيق قد تتضمن استعمال وظائف نظام قاعدة البيانات .

4 – معيار المراجعة الدولي (ISA401) :

يمثل المعيار 401 (التدقيق في ظل بيئة المعلومات الالكترونية) هو المعيار الرئيسي المرتبط بتكنولوجيا المعلومات .

4-1- المعيار : يهدف المعيار إلى توفير الإجراءات التي يجب إتباعها عند تنفيذ عملية التدقيق على المؤسسة ذات التشغيل الالكتروني لبياناتها المالية .

4-2-الكفاءات والمهارات المطلوبة من المدقق : يجب أن يكون المدقق على معرفة بالحاسبات وذلك للتخطيط والإدارة والإشراف والفحص ، كما يجب أن يكون متمكن من استخدام الحاسب في تنفيذ بعض إجراءات التدقيق ، وقد يستعين المدقق بالخبير من الخارج بحيث يكون له معرفة بالحاسبات .

ومن الجدير بالذكر ، بأن هيكل الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق سوف يتأثر في حالة وجود أجهزة حاسب آلي ، وذلك في حال غياب المسار الواضح للإجراءات وفي حال عدم الفصل بين الوظائف المتعارضة وفي غياب الأخطاء الكتابية التي كانت تحدث في ظل التشغيل اليدوي وظهور أخطاء جديدة مرتبطة بالبرمجة ، وأخيرًا في حال إمكانية إدخال أو تنفيذ المعاملات دون وثائق أو مستندات لتأكيدها .

4-3-مبادئ المعيار الدولي 401 : يتضمن هذا المعيار سبعة مبادئ وهي :

- يجب على المدقق (المراجع) أن يحدد نظم المعلومات الإلكترونية على عملية التدقيق ؛

[1] – المرجع السابق

- يجب على المدقق أن تكون لديه المعرفة الكاملة بنظم المعلومات الالكترونية وذلك لتخطيط ومراقبة وفحص العمل المنفذ ؛
- يجب على المدقق أن يحدد إمكانية الاستعانة بخبير ذو مهارات في نظم المعلومات الالكترونية عند تنفيذ عملية التدقيق ؛
- الحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة عند الاستعانة بالخبير خلال مرحلة التخطيط ؛
- الحصول على الفهم الكامل عن أنشطة نظم المعلومات الالكترونية والتحقق من تأثير البيئة على تقييم المراجع للمخاطر الحتمية ومخاطر الرقابة ؛
- تصميم إجراءات التدقيق بالاعتماد على نظم المعلومات الالكترونية وذلك لتخفيض خطر التدقيق إلى أدنى مستوى القبول .

المطلب الثالث : معيار المراجعة الدولي 602 الاستفادة من عمل خبير

أصدر مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين معايير يتعين تطبيقها على خدمات التدقيق والتأكيد الدولية ، تتضمن هذه المعايير المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية مع الإرشادات المرتبطة في صورة إيضاحات ، ولعل احد هذه المعايير هو المعيار 620 وهو ما سنتعرف عليه في هذا المطلب .

أولا : تعريف المعيار الدولي للمراجعة 620 استخدام عمل خبير

عرف مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي الخبير في معيار التدقيق الدولي 620 على أنه " أي شخص أو مكتب يمتلك مهارة خاصة ومعرفة وخبرة في مجال معين غير مجال المحاسبة والتدقيق " .[1]

حيث نصت الفقرة الثامنة من المعيار الدولي للمراجعة 620 بعنوان "استخدام عمل خبير" على الآتي :[2]

عند التخطيط لاستخدام عمل خبير ، يجب على المدقق أن يقوم بتقييم الكفاءة المهنية للخبير وهذا يتضمن دراسة ما يلي :

- التأهيل المهني للخبير أو الترخيص بمزاولة المهنة ، أو عضويته في هيئة مهنية ملائمة .
- خبرة وسمعة الخبير في المجال الذي يسعى المدقق للحصول على أدلة إثبات فيه .

[1] – محمد براق وآخرون ، **أهمية تطبيق معيار التدقيق الدولي 620 الاستفادة من عمل خبير في الممارسة العملية لمهنة التدقيق بالجزائر** ، مداخلة تدخل ضمن الملتقى الوطني حول : واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية ، جامعة بومرداس ، يومي 11-12 أفريل 2018 ، ص 35 .

[2] – نفسه ، ص ص 35-36 .

ثانيا : اعتبارات الاستفادة من عمل الخبير :

عند الاستعانة بعمل خبير على المراجع أن يأخذ بالاعتبار النقاط التالية :[1]

- أن ثقافة وخبرة المدقق (المراجع) تساعدانه على أن يكون حسن الاطلاع على أمور العمل بشكل عام ، ولكن لا يتوقع من المدقق أن يكون لديه الإطلاع الواسع كالشخص المتدرب أو المؤهل لمزاولة مهنة أو حرفة أخرى ، كالخبير في شؤون التأمين و الهندسة .
- عند الاستفادة من عمل خبير موظف لدى المدقق ، فإن الاستفادة من ذلك العمل باعتباره خبيرا وليس مساعدا للمدقق وقد يعين ويستخدم من طرف المؤسسة أو المدقق ، كما قد يكون موظفا لدى المؤسسة أو لدى المدقق .
- عند الحصول على فهم للمؤسسة وأداء إجراءات إضافية استجابة للمخاطر المقيمة ، قد يحتاج المدقق للحصول على أدلة المدققة بالتعاون مع المؤسسة أو بصورة مستقلة على شكل تقارير أو آراء تقييمات أو بيانات من خبير ، مثل تقييم لأنواع معينة من الأصول كالمصانع والآلات والأعمال الفنية ، والآراء القانونية المتعلقة بتفسير القوانين والاتفاقيات والأنظمة .
- عند تحديد الحاجة إلى الاستفادة من عمل خبير ، يجب مراعاة الأهمية النسبية للبند الذي يتم فحصه بالنسبة للقوائم المالية ، مخاطر وجود خاطئة استنادا إلى طبيعة وتعقيد الأمر المراد فحصه ، وكذلك كمية ونوعية أدلة التدقيق الأخرى المتوفرة .

ثالثا : مسؤولية المراجع بشأن الاستفادة من عمل الخبير :

حدد المعيار الدولي للمراجعة رقم 620 مسؤولية المدقق فيما يخص الاستفادة من عمل الخبير في الآتي :[2]

أولا : عند التخطيط لغرض الاستفادة من عمل خبير ، على المدقق تقييم الكفاءة المهنية للخبير ، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار ما لدى الخبير من :

- الشهادات المهنية أو أي ترخيص لمزاولة المهنة صادرة من جهة مهنية ذات علاقة أو عضو فيها ؛
- الخبرة والسمعة في المجال الذي يريد المدقق الحصول على دليل إثبات بشأنه .

ثانيا : يجب على المدقق تقدير موضوعية الخبير ، حيث أن مخاطر ظهور ضعف في موضوعية الخبير يمكن أن تزيد في حالة كون الخبير موظفا لدى المؤسسة موضوع التدقيق أو تابعا لها ، كأن تكون له مصلحة مادية أو لديه استثمارات في المؤسسة .

[1] – أحمد حلمي جمعة ، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة** ، سلسلة الكتب المهنية ، الكتاب التاسع ، دار صفاء لنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 81 .

[2] – المرجع أعلاه ، ص 83 .

وفي حالة الشك في كفاءة وموضوعية الخبير ، فإن المدقق يحتاج إلى :

- مناقشة تحفظاته مع الإدارة ؛
- دراسة فيما إذا كان من الممكن الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة تتعلق بعمل الخبير ؛
- القيام بإجراءات مراجعة إضافية ؛
- السعي إلى الحصول على أدلة إثبات من خبير آخر ، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعنصر محل الفحص بالنسبة للمعلومات في القوائم المالية ، ومخاطر وجود معلومات خاطئة استنادا إلى طبيعة ومدى تعقد العنصر المراد فحصه ، بالإضافة إلى كمية ونوعية أدلة الإثبات الأخرى المتوفرة .

رابعا : تقييم عمل الخبير :[1]

حسب الفقرة 12 من المعيار الدولي رقم 620 الخاص باستخدام عمل خبير ، فإنه يجب على المدقق أن يقيم مدى ملائمة عمل الخبير كدليل إثبات للقوائم المالية التي هي رهن التدقيق . وهذا يشمل تقدير فيما إذا كان جوهر نتائج الخبير قد تم عكسها بشكل مناسب في القوائم المالية أو كونها تدعم تأكيدات القوائم المالية ، بالإضافة إلى مراعاة ما يلي :

- مصدر المعلومات المستخدمة ؛
- الطرق والفرضيات المستخدمة ، ومدى انسجامها مع الفترات السابقة ؛
- نتائج عمل الخبير في ضوء المعرفة العامة للمدقق لطبيعة عمل المؤسسة ونتائج وإجراءات التدقيق الأخرى

عند دراسة عما إذا كان الخبير قد استعمل مصادر معلومات مناسبة في مثل الظروف السابقة ، على المدقق أن يأخذ في الاعتبار الإجراءات الآتية :

- عمل استفسارات حول أية إجراءات قام بها الخبير لتقرير فيما إذا كانت مصادر المعلومات كافية وملائمة ويمكن الاعتماد عليها ؛
- فحص واختبار المعلومات المستخدمة من طرف الخبير .

ورد في الفقرة 14 من المعيار الدولي الخاص باستخدام عمل الخبير ، على أن ملائمة ومعقولية الطرق والفرضيات المستخدمة وتطبيقاتها هي من مسؤولية الخبير ، وبما أن المدقق ليست لديه نفس الخبرة ، وبالتالي فإنه لا يستطيع دائما الاعتراض على فرضيات وطرق الخبير ، غير أنه يحتاج المدقق إلى أن يحصل عل فهم للطرق و

[1] – محمد براق وآخرون ، **أهمية تطبيق معيار التدقيق الدولي 620 الاستفادة من عمل خبير في الممارسة العملية لمهنة التدقيق بالجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 37-38 .

الفرضيات المستخدمة ، ودراسة فيما إذا كانت ملائمة ومعقولة استنادا إلى فهم المدقق لطبيعة عمل المؤسسة ونتائج إجراءات التدقيق الأخرى .

وفي حالة كون نتائج عمل الخبير لا توفر أدلة إثبات كافية ومناسبة ، أو أن نتائج التدقيق لا تنسجم مع أدلة الإثبات الأخرى ، على المدقق البحث في ذلك من خلال المناقشة مع المؤسسة والخبير ، أو تطبيق إجراءات إضافية ، بما في ذلك إمكانية استخدام خبير آخر ، أو التحفظ في تقرير المدقق .

خامسا : الإشارة إلى الخبير في تقرير المراجع :

يشير معيار التدقيق 620 على أنه في حالة إصدار المراجع تقريرا غير متحفظ ، على المراجع عدم الإشارة إلى عمل الخبير ، إن مثل هذه الإشارة قد يساء فهمها باعتبارها تحفظا في رأي المراجع أو فصلا للمسؤولية ، مع أن أيا منهما ليس هو المقصود .

أما إذا قرر المراجع إصدار تقرير متحفظ ، استنادا لنتائج عمل الخبير ، فقد يكون من الملائم في بعض الحالات أن يقوم بشرح طبيعة التحفظ و الإشارة إلى عمل الخبير أو شرح ذلك العمل ، بما في ذلك ذكر هوية الخبير ومدى مشاركته ، و في مثل هذه الحالات على المراجع أن يحصل على الموافقة الخبير ضرورية ، فقد يحتاج المراجع إلى طلب استشارة قانونية .[1]

[1] - https://www.facebook.com/adel.shafea.82/posts/5467209025413501 تاريخ الاطلاع 2018/04/18 على الساعة 11:00

خلاصة الفصل .

لقد تم التطرق في هذا الفصل من خلال المبحث الأول إلى العلاقة بين المراجعة والتجارة الالكترونية ، حيث تم عرض المتطلبات العلمية لمراجعة التجارة الالكترونية ، وكذا المخاطر المواجهة لمهنة المراجعة بمختلف أنواعها وكيفية التقليل منها ، وأبرزنا مفهوم أدلة الإثبات الالكترونية وكيفية اعتمادها وأهم خصائصها التي من المفروض أن يكون للمراجع دراية بها .

أما في المبحث الثاني تم التطرق إلى آليات تطبيق المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية ، حيث استعرضنا المتطلبات العملية لمراجعة عمليات الشركات الناشطة في التجارة الالكترونية وكذا أهم المعايير التدقيق الدولية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات ، ومعيار المراجعة الدولي 620 استخدام عمل خبير حيث تعرضنا إلى الاعتبارات التي تؤدي إلى استعمال الخبير في عملية المراجعة ، إلا أن هناك مسؤولية للمراجع تجاه الخبير عند مزاولة هذا الأخير عمله .

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

تمهيد

يتناول هذا الفصل دراسة ميدانية لموضوع البحث – **استعمال الخبير وأثره على استقلالية مراجع الحسابات في ظل التجارة الالكترونية** – وذلك من خلال تصميم استبيان وتوزيعه على أفراد العينة المستهدفة ، ونتيجة لأهمية موضوع الدراسة وبعد الانتهاء من الجانب النظري لها ، كان لابد من ربط هذا الجانب بجانب تطبيقاتها العملية (أي الجانب التطبيقي) ، وذلك بهدف التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية للبحث.

لذا تحتوي الدراسة التطبيقية على قائمة الاستقصاء ، وهي عبارة عن استبيان موجه للمهنيين في المراجعة بالدرجة الأولى والأكاديميين (أساتذة جامعيين) .

ومما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما :

- **المبحث الأول :الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية ؛**
- **المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها .**

المبحث الأول :الطريقة والإجراءات المتبعة

إن الهدف الرئيسي في الدراسة الميدانية هو معرفة تأثير الخبير على استقلالية مراجع الحسابات في إطار التجارة الالكترونية ، سنتطرق في هذا المبحث إلى المنهجية المتبعة في الدراسة ، وأفراد مجتمع الدراسة والعينة المدروسة ، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة كما يتضمن المبحث المعالجات الإحصائية المعتمد عليها في تحليل البيانات واختبار الفرضيات ، وتحليل المعلومات الشخصية للعينة .

المطلب الأول : منهجية وأدوات الدراسة الميدانية .

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من النقاط المهمة للدراسة الميدانية ، حيث سنتناول فيه منهجية عينة الدراسة الميدانية إضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة .

أولا : منهجية الدراسة الميدانية :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الخبير على استقلالية مراجع الحسابات في ظل عمليات التجارة الإلكترونية وذلك بالتطبيق على أراء أفراد العينة المستهدفة ، حيث قام الطلبة بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة وذلك لأن المنهج الوصفي التحليلي يهدف إلى دراسة الظاهرة وجمع الحقائق والمعلومات عنها ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج والتوصيات ، كما تم الإعتماد على بعض المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع والمجلات العلمية والدراسات السابقة ومن ثم الحصول على المصادر الأولية من خلال الإستبيان ، تصميم استبيان كأداة رئيسية للبحث وقام الباحثون بتفريغ وتحليل الإستبيان من خلال برنامج SPSS الإحصائي .

ثانيا : مجتمع عينة الدراسة الميدانية .

يقصد بمجتمع الدراسة الميدانية بأنه جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث ويتكون مجتمع الدراسة من أساتذة جامعيين متخصصين في المحاسبة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي بالإضافة إلى محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين لولاية الوادي ، أما عينة الدراسة فقد تكونت من 50 مفردة من مجتمع الدراسة تم توزيع الإستبيان عليها .

وقد اعتمد الطلبة على طريقة التسليم والاستلام الشخصي ، كما أسفرت عملية استرداد استمارات الإستبيان عن 47 استمارة (فقدنا منها 03 استمارات) وبعد عملية الفرز والتبويب تم رفض 08 استمارات نظرا للتضارب الموجود في الإجابات ، وإبقاء 39 استمارة والتي هي صالحة للتحليل الإحصائي كما يبينها الجدول الآتي :

الجدول رقم (3-1) العدد الخاص باستمارة الإستبيان :

البيان	الإستبيان	
	العدد	النسبة المئوية
الاستمارات الصالحة للتحليل	39	%78
الاستمارات الملغاة	08	%16
الاستمارات المفقودة	03	%06
المجموع	50	%100

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على الاستبيان .

ثالثا : الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمدت في هذه الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية وهي :

1 – برنامج المجدول الإلكتروني (**EXCEL**) لفرض وتحليل البيانات .

2 – تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج الإحصائي والحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS**) الإصدار 20.

3- مقاييس الإحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) لبيان خصائص العينة .

4 – لتحديد صدق وثبات الإستبيان تم استخدام معامل ألفا كرونباخ

5 – تحليل التباين الإحصائي **ANOVA**.

6-. اختبار (**T – Test**) لاختبار صحة الفرضيات

المطلب الثاني : وصف أداة الدراسة وخطوات تصميمها .

أولا : وصف أداة الدراسة .

لتحقيق أهداف الدراسة قام الطلبة ببناء وتصميم استبيان الدراسة مستفدين من الدراسات السابقة المشابهة مع استشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال (أي تخصص المحاسبة والمراجعة) .

وقد اشتمل الإستبيان على جزأين يتمثل الجزء الأول في المعلومات الشخصية التي تتكون من الوظيفة والمؤهل العلمي والخبرة المهنية وهي بيانات تفيد في التعرف على خصائص مجتمع الدراسة ، أما الجزء الثاني من الإستبيان فهو عبارة عن فقرات بلغ عددها (21) فقرة حيث تعلقت الفقرات (1- 7) بالفرضية الأولى :تؤثر التجارة الإلكترونية في عمل مهنة مراجعة الحسابات ، والفقرات (8 – 14) الفرضية الثانية : تتطلب المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية مهارات ومؤهلات علمية وعملية خاصة ، والفقرات (15 – 21) بالفرضية الثالثة : يؤثر الخبير على استقلالية مراجع الحسابات .

وعند وضع الإستبيان تم الأخذ بعين الاعتبار وضع أسئلة تغطي الجزء المهم من الجانب النظري ، خصوصا المتعلق بالفرضيات الدراسة مع مراعاة أن تكون معظم الأسئلة واضحة وذات نهايات مغلقة لسهولة وسرعة الإجابة عليها بسهولة وتحليلها .

وقد تم استخدام مقياس ليكارت الثلاثي المكون من 03 درجات الذي يتحمل ثلاث إجابات ، هذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول المحاور التي تناولها الإستبيان وبالتالي يسهل علينا نرمز للإجابات كما هو مبين في الجدول :

الجدول (3 – 2) مقياس ليكارت الثلاثي .

التصنيف	موافق	محايد	غير موافق
الترميز	03	02	01

ثانيا :صدق أداة الدراسة .

يقصد بصدق الاستبيان أن تقيس أسئلة ما وضعت لقياسه ، وقام الباحث بالتأكيد من صدق الاستبيان بطريقتين :

1 – الطريقة الأولى : صدق المحكمين :

عرض الباحثون الإستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت بالدرجة الأولى مع الأستاذ المشرف ومجموعة أساتذة متخصصين ، وذلك للاسترشاد بآرائهم في مدى مناسبة فقرات الاستبيان للهدف منها وكذلك للتأكد من إضافة أو حذف أو تعديل لبعض الفقرات وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية خاصة من حيث :

- ✓ دقة وصياغة الأسئلة وصحة العبارات .
- ✓ مدى شمولية الاستمارة .
- ✓ توزيع خيارات الإجابة لضمان ملاءمتها لعملية المعالجة الإحصائية .

2 – الطريقة الثانية : ألفا كرونباخ (Cronbach ALPHA) :

من أجل اختبار مصداقية وثبات الاستبيان والتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة عن الأسئلة ولكل متغير على حدى تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لتحقيق الغرض المطلوب ، حيث أن هذا الأخير يأخذ قيمة محصورة بين الصفر والواحد (0، 1) فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر ، أما في حالة وجود ثابت تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد ، ما يعني أن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ يعني زيادة مصداقية البيانات التي تعكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة ، والجدول الآتي يوضح كيفية استخراج قيمة معامل ألفا كرونباخ .

الجدول (3–3) :جدول يوضح معامل ألفا كرونباخ

العينة	معامل آلفا كرونباخ
39	0.65

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات SPSS

ويتضح لنا من خلال الجدول السابق أن قيمة آلفا كرونباخ بلغت نسبة (0.65) وهي قيمة مقبولة ومعبرة عن صدق وثبات الدراسة .

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها .

يشتمل هذا المبحث على مطلبين ، الأول يتعلق بعرض نتائج الدراسة و مناقشتها ، والمطلب الثاني يتضمن تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشتها .

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة .

أولا : التحليل الوصفي للبيانات الديمغرافية لأفراد العينة .

1 – الوظيفة :

الجدول (3–4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسب المئوية
محافظ حسابات	20	%51.3
محاسب خبير	03	%7.7
أستاذ جامعي متخصص	16	%41
المجموع	39	%100

الشكل رقم (3–1) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

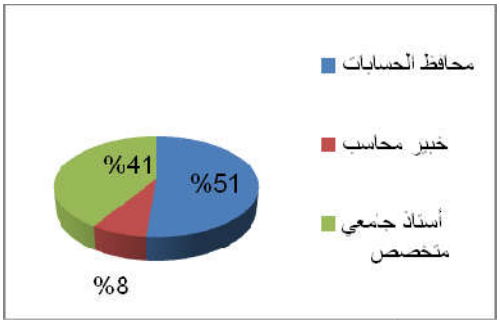

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول أعلاه أن نسبة (51.3%) من مجتمع الدراسة هم محافظو حسابات ، وما نسبته (41%) من مجتمع الدراسة هم من الأساتذة الجامعيين المتخصصين في المحاسبة والمراجعة ، أما بالنسبة (7.7%) من مجتمع الدراسة هم من الخبراء المحاسبين .

2 – المؤهل العلمي :

الجدول (3–5) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي .

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
شهادة مهنية	02	%5.1
ليسانس	11	%28.2
ماجستير / ماستر	13	%33.3
دكتوراه	13	%33.3
المجموع	39	%100

الشكل رقم (3–2)يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

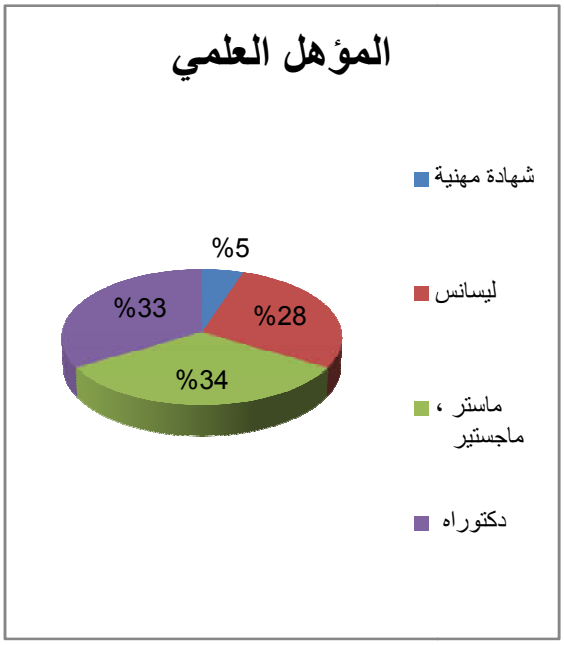

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات spss

يبن الجدول أعلاه أن نسبة (33.3%) من مجتمع الدراسة حاصلين على شهادة دكتوراه وأن نفس النسبة أيضا حاصلين على شهادة ماجستير أو ماستر ، أما الحاصلين على شهادة ليسانس هم بنسبة (28.2%) ، فيما أن الحاصلين على شهادة مهنية ما نسبته (5.1%) .

3- الخبرة المهنية :

الجدول (3-6) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية .

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ن 10سنوات	16	%41
سنوات إلى 20	16	%41
ثر من 20	7	%18
المجموع	39	%100

الشكل رقم (3-3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.

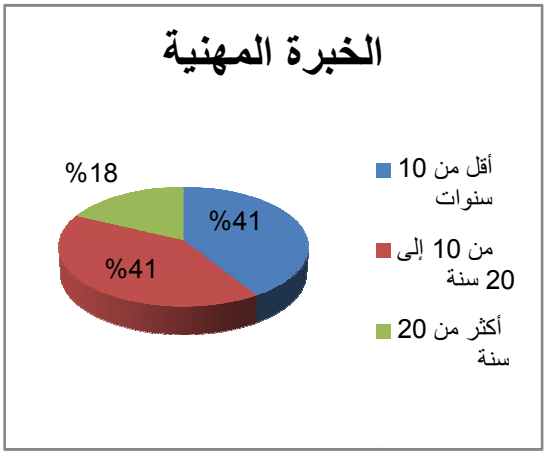

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول السابق أن عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة مقسمة إلى ثلاث فئات ، حيث بلغ عدد أفراد العينة الذين تقل عدد سنوات الخبرة لديهم خبرة 10سنوات بـ 16 فرد بنسبة 41% وهي نفس النسبة لأفراد العينة الذين عدد سنوات خبرتهم من 10 إلى 20 سنة ، فيما بلغ عدد أفراد العينة الذين عدد سنوات خبرتهم أكثر من 20 سنة بـ 07 أفراد بنسبة (18%).

ثانيا : وصف إجابات عينة الدراسة .

خصصنا هذا الجزء من الدراسة الميدانية إلى تحليل القسم الثاني من الاستبيان من خلال إجابات أفراد العينة وذلك عن طريق حساب النسب المئوية للإجابات و المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات وتقييمها لكل محور من محاور الاستبيان كخطوة أولية في الدراسة الميدانية للوصول في النهاية إلى نتائج لموضوع الدراسة .

لقياس درجة الموافقة حول أثر استعمال الخبير على استقلالية مراجع الحسابات في ممارسات أنشطة التجارة الالكترونية ، نقارن كل فقرة حسب ليكارت الثلاثي كما يلي :

- الرأي غير موافق تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 1إلى 1.66
- الرأي محايد تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 1.67 إلى 2.33
- الرأي موافق تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 2.34 إلى 3

1 – وصف وجهة نظر المستجوبين حول علاقة التجارة الالكترونية بالمراجعة :

الجدول (3–7) يبين آراء أفراد العينة لكل فقرة من فقرات المحور الأول

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة %	النسبة %	النسبة %			
1	يتطلب على مراجع الحسابات ضرورة التزود بالمعارف التقنية لممارسة المراجعة في ظل التجارة الالكترونية .	39	0	0	3.00	0.00	موافق
		100.0	0	0			
2	يدرك مراجعو الحسابات في الجزائر المخاطر المتعلقة بنظم المعلومات الالكترونية بما فيها أنشطة التجارة الالكترونية .	22	8	9	2.33	0.84	محايد
		56.4	20.5	23.1			
3	ضرورة إصدار المشرع الجزائري مراسيم وقوانين تنظم المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية .	37	2	0	2.95	0.22	موافق
		94.9	5.1	0			
4	لمراجع الحسابات القدرة على تقييم مدى سلامة العمليات الالكترونية .	10	19	10	2.00	0.73	محايد
		25.6	48.7	25.6			
5	لمراجع الحسابات القدرة على فهم المخاطر المواجهة لمهنة المراجعة في ظل التجارة الالكترونية .	16	21	2	2.36	0.58	موافق
		41.0	53.8	5.1			
6	لمراجع الحسابات القدرة على كيفية اعتماد أدلة الإثبات الالكترونية في عملية المراجعة .	8	24	7	2.03	0.63	محايد
		20.5	61.5	17.9			
7	ضرورة تطبيق مراجع الحسابات لمعايير التدقيق الدولية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات و عمليات التجارة الالكترونية .	31	5	3	2.72	0.60	موافق
		79.5	12.8	7.7			

	المتوسط و الانحراف المعياري العام	-	-	-	2.48	0.51	–

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات spss

نلاحظ من الجدول السابق الذي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول علاقة التجارة الإلكترونية بالمراجعة ، أن المتوسط الحسابي العام (2.48) والانحراف المعياري بلغ (0.51) واحتلت الفقرة رقم (01) يتطلب على مراجع الحسابات ضرورة التزود بالمعارف التقنية لممارسة المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (03) وانحراف معياري معدوم (0) في حين جاءت الفقرة رقم (04) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (02) وانحراف معياري بلغ (0.73) كما يظهر الجدول أن المتوسطات الحسابية لكل الفقرات كانت مرتفعة عموما ما يفسر ممارسة عمليات التجارة الإلكترونية لها أثر كبير على المراجعة .

2 – وصف وجهة نظر المستخدمين حول متطلبات المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية :

الجدول (3–8) يبين آراء أفراد العينة لكل فقرة من فقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة %	النسبة %	النسبة %			
8	لمراجع الحسابات القدرة على تحقيق الأمور التي تحتاج إلى استعمال عمل خبير للحصول على دليل بشأنها .	20	11	8	2.31	0.80	محايد
		51.3	28.2	20.5			
9	الاستعانة بخبير لمعرفة التقنيات و التطبيقات الحديثة لتحديد مدى إجراءات المراجعة المطلوبة في بيئة التجارة الالكترونية يؤثر على مخرجات العمليات المالية للمؤسسة محل المراجعة .	26	10	3	2.59	0.64	موافق
		66.7	25.6	7.7			

10	من مسؤولية مراجع الحسابات التأكد من أن نظام الرقابة الداخلية كاف لمنع واكتشاف حالات الغش في ممارسات عمليات التجارة الالكترونية	33	4	2	2.79	0.52	موافق
		84.6	10.3	5.1			
11	يجب أن يتوصل مراجع الحسابات إلى أدلة إثبات كافية وملائمة لكي يستطيع أن يخرج باستنتاجات معقولة .	38	1	0	2.97	0.16	موافق
		97.4	2.6	0			
12	يتطلب من مراجع الحسابات مراجعة نظم المعلومات المحاسبية كأحد إجراءات المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية	30	9	0	2.77	0.43	موافق
		76.9	23.1	0			
13	يتطلب من مراجع الحسابات أن يعاين مدى التزام الشركة محل المراجعة بالقوانين والتشريعات ذات صلة بممارسات التجارة الالكترونية	29	9	1	2.72	0.51	موافق
		74.4	23.1	2.6			
14	يتطلب من مراجع الحسابات مراعاة وملائمة تطبيق الشركة لفرض الاستمرارية عند تنفيذ إجراءات المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية	27	11	1	2.67	0.53	موافق
		69.3	28.2	2.6			
	المتوسط و الانحراف المعياري العام	-	-	-	2.69	0.51	–

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول السابق الذي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول متطلبات المراجعة لبيئة التجارة الالكترونية ، أن المتوسط الحسابي العام بلغ (2.69) الانحراف المعياري بلغ (0.51) احتلت الفقرة رقم 11 يجب أن يتوصل مراجع الحسابات إلى أدلة إثبات كافية وملائمة لكي يستطيع أن يخرج باستنتاجات معقولة ، المرتبة الأولى بلغ (2.97) وانحراف معياري بلغ (0.16) وفي حين جاءت الفقرة رقم (08) لمراجع الحسابات القدرة على تحقيق الأمور التي تحتاج إلى استعمال عمل الخبير للحصول على دليل بشأنها في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.31) وانحراف معياري بلغ (0.80) كما يظهر الجدول أن

المتوسطات الحسابية لكل الفقرات كانت مرتفعة جدا ما يفسر أن أفراد العينة يدركون جيدا متطلبات المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية .

3 – وصف وجهة نظر المستجوبين حول استقلال مراجع الحسابات في ظل استعمال عمل خبير :

الجدول (3–9) يبين آراء أفراد العينة لكل فقرة من فقرات المحور الثالث .

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة %	النسبة %	النسبة %			
15	في ظل غياب المستندات الورقية في عمليات التجارة الالكترونية يلجأ المراجع إلى الاستعانة بخبير.	28	8	3	2.64	0.63	موافق
		71.8	20.5	7.7			
16	لدى مراجع الحسابات في الجزائر التأهيل اللازم لتمكينه من ممارسة مهنة المراجعة في ظل عمليات التجارة الالكترونية دون الاستعانة بخبير .	4	6	29	1.36	0.67	غير موافق
		10.3	15.4	74.4			
17	ضرورة تأهيل وتدريب مراجع الحسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات حتى يتمكن من مراقبة عمل الخبراء المساعدين في مراجعة عمليات التجارة الالكترونية	35	4	0	2.90	0.31	موافق
		89.7	10.3	0			
18	تعد كفاءة ، ومقدرة ، وموضوعية الخبير عوامل تؤثر على استقلاليته .	23	12	4	2.49	0.68	موافق
		59.0	30.8	10.3			
19	تعد كفاءة ، ومقدرة ، وموضوعية الخبير عوامل تؤثر بشكل جوهري على استقلالية المراجع .	20	15	4	2.41	0.68	موافق
		51.3	38.5	10.3			

20	يجب على الخبير أن يكون مستقلاً ومحايدًا عن الشركة التي سيقدم التقرير بشأنها بحيث لا تربطه أية علاقة مادية أو مصلحة شخصية	36	3	0	2.92	0.27	موافق
		92.3	7.7	0			
21	استقلال الخبير لدى القيام بعمله له علاقة مباشرة باستقلالية مراجع الحسابات	31	4	4	2.69	0.66	موافق
		79.5	10.3	10.3			
	المتوسط و الانحراف المعياري العام	-	-	-	2.48	0.56	–

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول السابق الذي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول استقلال المراجع في ظل استعمال الخبير أن المتوسط الحسابي العام بلغ (2.48) والانحراف المعياري بلغ (0.56) حيث احتلت الفقرة (20) يجب على الخبير أن يكون مستقلا ومحايدا عن الشركة التي سيقدم التقرير بشأنها بحيث لا تربطه أي علاقة مادية أو مصلحة شخصية ، المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.92) وانحراف معياري بلغ (0.27) في حين جاءت الفقرة رقم (16) لمراجع الحسابات في الجزائر التأهيل اللازم لتمكينه من ممارسة مهنة المراجعة في ظل عمليات التجارة الالكترونية دون الاستعانة بخبير في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1.36) وانحراف معياري بلغ (0.67) ، وهذا ما يدل على أن مراجعي الحسابات في الجزائر غير مؤهلين لممارسة المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية مما يجبرهم على الاستعانة بخبير .

كما يظهر الجدول لباقي الفقرات أن متوسطاتها الحسابية كانت مرتفعة ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون مدى استقلالية مراجع الحسابات في استعمال الخبير .

المطلب الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة .

نحاول من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير النتائج المتوصل في المطلب السابق المخرجات باستخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية وهذا من خلال النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان والنتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة .

أولا : اختبار وتحليل معامل الارتباط لبيرسون (Pearson).

الجدول رقم (3–10) : يوضح نتائج معامل الارتباط لبيرسون

المحور	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول	1	0.083	0.097
المحور الثاني	0.083	1	0.435
المحور الثالث	0.097	0.435	1

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات SPSS .

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين المحور الأول والثاني والمحور الأول والثالث بلغت على الترتيب (0.08 ، 0.09) وهو ما يفسر أنه توجد علاقة ضعيفة جدا بينهم ، أما المحور الثاني والثالث بلغ معامل الارتباط (0.435) ما يفسر وجود علاقة طردية متوسطة بين المحورين .

ثانيا : اختبار وتحليل التباين الأحادي (One Way Anova).

يستعمل هذا الإختبار لتحديد فيما إذا كان هناك اختلاف بين متوسطات إجابات العينة التي تعود لاختلاف المتغيرات المستقلة (الوظيفة ، المؤهل العلمي والخبرة المهنية) .

1 – اختبار الفروق للمحاور حسب الوظيفة :

لإجراء هذا الإختبار نضع الفرضيات التالية :

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة تبعا للمتغير المستقل ، الوظيفة .

H_A: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة تبعا للمتغير المستقل ، الوظيفة .

الجدول (3–11) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي حسب الوظيفة .

المحور	مستوى الدلالة Sig
المحور الأول	0.696
المحور الثاني	0.432
المحور الثالث	0.420

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستوى الدلالة مع جميع المحاور أخذ القيم التالية على التوالي (0.696، 0.432 ، 0.420) وهي قيم أكبر من 0.05 بالتالي نرفض الفرضية H_A ونقبل الفرضية العدمية H_0 أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة تبعا للوظيفة .

2 – اختبار الفروقات للمحاور حسب المؤهل العلمي :

لإجراء هذا الإختبار نضع الفرضيات التالية :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة للمتغير المؤهل العلمي .

H_A: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة للمتغير المؤهل العلمي .

الجدول (3–12) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي حسب المؤهل العلمي .

المحور	مستوى الدلالة Sig
المحور الأول	0.993
المحور الثاني	0.820
المحور الثالث	0.455

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستوى الدلالة مع جميع المحاور أخذ القيم التالية على التوالي (0.993 ، 0.820 ، 0.455) وهي قيم أكبر من 0.05 بالتالي نرفض الفرضية H_A ونقبل الفرضية العدمية H_0 أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة تبعا للمؤهل العلمي .

3 – اختبار الفروقات للمحاور حسب سنوات الخبرة المهنية :

لإجراء هذا الإختبار نضع الفرضيات التالية :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة للمتغير الخبرة المهنية.

H_A: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة للمتغير الخبرة المهنية.

الجدول رقم (3–13) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي حسب الخبرة المهنية .

المحور	مستوى الدلالة Sig
المحور الأول	0.780
المحور الثاني	0.186
المحور الثالث	0.50

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستوى الدلالة مع جميع المحاور أخذ القيم التالية على التوالي (0.780 ، 0.186 ، 0.50) وهي قيم أكبر من 0.05 بالتالي نرفض الفرضية H_A ونقبل الفرضية العدمية H_0 أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة تبعا لسنوات الخبرة المهنية .

ثالثا : إختبار وتحليل T للعينة الواحدة (One Sample T-test).

الجدول رقم (3-14) يوضح نتائج اختبار (T-test) لمحاور الدراسة

المحور	المتوسط الحسابي	قيمة T	الدلالة الاحصائية
المحور الأول	2.48	55.156	0.000
المحور الثاني	2.66	56.325	0.000
المحور الثالث	2.49	51.797	0.000

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات spss

يستعمل هذا الإختبار لاثبات صحة الفرضيات من عدمها وهو ما سنثبته في ما يلي :

تحليل الفرضية الأولى :

H_0 : لا تؤثر التجارة الالكترونية على مهنة مراجعة الحسابات .

H_A : تؤثر التجارة الالكترونية على مهنة مراجعة الحسابات .

من خلال نتائج اختبار t للعينة الواحدة (**One Sample T-test**) تشير النتائج في الجدول أن المتوسط الحسابي لفقرات المحور الأول يساوي (2.48) ، وقيمة t تساوي (55.156) وهي أكبر من قيمة t الجدولية ، وبلغت الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل 0.05 هذا ما يدل على رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية H_A تؤثر التجارة الالكترونية على مهنة مراجعة الحسابات

تحليل الفرضية الثانية :

H_0 : لا تتطلب من المراجع في ظل التجارة الالكترونية مهارات ومؤهلات خاصة .

H_A : تتطلب من المراجع في ظل التجارة الالكترونية مهارات ومؤهلات خاصة .

من خلال نتائج اختبار t للعينة الواحدة (**One Sample T-test**) تشير النتائج في الجدول أن المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثاني يساوي (2.66) ، وقيمة t تساوي (56.325) وهي أكبر من قيمة t الجدولية ، وبلغت الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل 0.05 هذا ما يدل على رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية H_A يتطلب من المراجع في ظل التجارة الالكترونية مهارات ومؤهلات خاصة .

تحليل الفرضية الثالثة :

H_0 : لا يؤثر استعمال الخبير على استقلالية مراجع الحسابات .

H_A : يؤثر استعمال الخبير على استقلالية مراجع الحسابات .

من خلال نتائج اختبار t للعينة الواحدة (**One Sample T-test**) تشير النتائج في الجدول أن المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثالث يساوي (2.49) ، وقيمة t تساوي (51.797) وهي أكبر من قيمة t الجدولية ، وبلغت الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل 0.05 هذا ما يدل على رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية H_A يؤثر استعمال الخبير على استقلالية مراجع الحسابات .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بإنجاز الجزء التطبيقي (الدراسة الميدانية) لهذه الدراسة وهذا من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والمتمثلة في مدى تأثير استعمال الخبير على استقلالية مراجع الحسابات ، حيث قام الطالب بإنجاز استبيان من خلفية سابقة بناءا على المعلومات من الاستبيان، وطبقا لأراء العينة المستهدفة، تمت معالجة الدراسة إحصائيا باستخدام برنامج spss وتحليلها للوصول إلى صحة أو خطأ فرضيات الدراسة، حيث خلصت هذه الدراسة بتحقيق النتائج التالية:

- ✓ أن معظم أفراد العينة من أساتذة أكاديميين أو مهنيين يرون بأن التجارة الالكترونية لها أثر على مستوى المراجعة ؛
- ✓ وبحسب الإجابات التي تمت على الاستبانة ، التمسنا بأن مراجع الحسابات في الجزائر غير مؤهل حاليا للممارسة المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية .

الخـــــاتمة

1- التذكير بالإشكالية :

من خلال دراستنا لموضوع استعمال الخبير وأثره على استقلالية المراجع في ظل التجارة الالكترونية ، كان الهدف من وراء هذه الدراسة هو معرفة متطلبات المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية و آليات تطبيقها ،و كذلك معرفة قدرة مراجعي الحسابات للاستعانة بخبراء وعدم التأثير على استقلاليتهم ، تم ذلك من خلال ثلاث فصول انطلاقا من مجموعة من الفرضيات الأساسية باستخدام الأساليب المشار اليها في المقدمة ، وعندما يكونوا مراجعو الحسابات غير قادرين على مزاولة عملهم لمراجعة أنشطة الشركات التي تنشط في التجارة الالكترونية ولهذا الاعتبار يلجأ المراجعين إلى الاستعانة بخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات ، الأمر ألزم منتسبي المراجعة من تأهيلهم وتكوينهم في تكنولوجيا المعلومات حتى يتسنى لهم مراقبة عمل الخبراء المساعدين في المراجعة ذات الطابع الالكتروني .

2- اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : تؤثر التجارة الالكترونية على مهنة مراجعة الحسابات ، وذلك من خلال إدراك أدلة الإثبات الالكترونية ومدى اعتماد المراجع عليها إلا أن هناك مخاطر تواجه مهنة المراجعة في ظل التجارة الالكترونية ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

الفرضية الثانية : يتطلب من المراجع في ظل بيئة التجارة الالكترونية مهارات ومؤهلات خاصة لمواكبة التطور في تكنولوجيا المعلومات وذلك في تأدية المراجع لمهامه بإتباع مجموعة من المتطلبات والتي من شأنها أن توفر إمكانية مزاولة مهنة المراجعة ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

الفرضية الثالثة : يؤثر استعمال الخبير على استقلالية مراجع الحسابات وذلك من خلال عدم تكوين مراجع الحسابات وتأهيله لمراجعة عمليات التجارة الالكترونية لمراقبة عمل الخبير و الإشراف عليه وهو ما يثبت صحة الفرضيات الثالثة .

3- عرض نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة التي قمنا بإعدادها توصلنا إلى مجموعة من النتائج النظرية و التطبيقية يمكن تلخيصها في ما يلي :

- ✓ أن مراجعو الحسابات في الجزائر خلال شروط ممارسة مهنة المراجعة في القانون 10-01 غير ملزمين بالتأهيل في تكنولوجيا المعلومات .
- ✓ غياب التوثيق المستندي في عمليات التجارة الالكترونية .

- ✓ يقيم المراجع عمل الخبير وفقا لعدة اعتبارات أهمها إختبار الطرق و الفرضيات المستخدمة ومدى انسجامها مع نتائج وإجراءات المراجعة .
- ✓ أن أدلة الإثبات هي أدلة إلكترونية غير ورقية في التعامل معها إلى تكنولوجيا المعلومات ، وهذا ما يتطلب تدريب وتأهيل المراجعين في هذا المجال .
- ✓ أظهرت النتائج أن مراجعي الحسابات في الجزائر غير مؤهلين لممارسة مهنة المراجعة في ظل عمليات التجارة الالكترونية وهذا مما يجبرهم إلى الاستعانة بخبراء .
- ✓ أن مراجعو الحسابات في الجزائر يدركون المخاطر المتعلقة بنظم المعلومات الالكترونية ومدى خطورتها على نتائج التقرير النهائي للمراجعة .
- ✓ ضرورة إصدار المشرع الجزائري لبعض القوانين والتشريعات تنظم مهنة المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية .

4- التوصيات :

استنادا إلى النتائج و الاستنتاجات المتوصل إليها نظريًا وعمليًا يمكن طرح التوصيات التالية :

- ✓ زيادة اهتمام الجامعات بتدريس تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة والمراجعة لمواكبة متطلبات العصر الحالي .
- ✓ اهتمام الجامعات بتدريس المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية
- ✓ إعطاء مدارس تكوين المراجعين أهمية في تدريس تكنولوجيا المعلومات خاصة في المحاسبة والمراجعة ، في إطار تطوير برامج المراجعة من مراجعة تقليدية إلى مراجعة إلكترونية .
- ✓ عقد اتفاقيات بين مكاتب المحاسبة و المراجعة من جهة والجامعة من جهة أخرى لتوفير المناخ المناسب لإجراء البحوث العلمية .

5- آفاق البحث :

تناول هذا الموضوع أثر استعمال الخبير على استقلالية مراجع الحسابات في ظل التجارة الالكترونية ، ونظرًا لاتساع الموضوع فانه لا يمكن إحاطته من كل الجوانب في دراسة واحدة ، ومنه يمكن فتح الباب أمام بحوث مستقبلية نذكر منها :

- ✓ أثر استعمال خبير تكنولوجيا المعلومات على مسؤولية مراجع الحسابات في ظل عمليات التجارة الالكترونية.
- ✓ تنظيم مهنة المراجعة في الجزائر في ظل التجارة الالكترونية .
- ✓ التأهيل العلمي والعملي لمراجع الحسابات في ظل المراجعة الالكترونية .

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1- الكتب :

1. محمد السيد سرايا ، أصول وقواعد المراجعة في التدقيق الشامل ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2007 .
2. أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الالكترونية، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2014 .
3. أحمد حلمي جمعة ، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة ، سلسلة الكتب المهنية ، الكتاب التاسع ، دار صفاء لنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 .
4. عامر إبراهيم قنديلجي، التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها، دار المسيرة، الطبعة الأولى ، عمان ، 2015 .
5. عبد الوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته ، المراجعة الالكترونية في أسواق المال ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2004 .
6. ناصر دادي عدون وآخرون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية مؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص .
7. مصطفى يوسف كافي ، التجارة الالكترونية: دار رسلان للباعة والنشر، دمشق سوريا، 2010 .

2- الرسائل و الأطروحات الجامعية :

8. غراب يوسف ، معايير المراجعة الدولية وآثرها على عمل محافظ الحسابات ، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية ، تخصص فحص محاسبي ، جامعة بسكرة ، 2014-2015 .
9. نسرين حشيشي ، دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية ، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة بسكرة ، 2011-2012.
10. ابراهيم منانة ، دور محافظ الحسابات في تعزيز الموثوقية في القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي ، مذكر ماستر في علوم التسيير ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة الوادي ، 2015 .
11. حبشي أسماء، أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي ، جامعة بسكرة، 2016/2015 .
12. عطا الله عمر، تكنولوجيا شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية وتأثيرها على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير شعبة محاسبة، جامعة باتنة 1 الجزائر، 2017 .
13. هيثم رؤوف أبورجيع ، واقع التجارة الالكترونية في الأردن و آلية تدقيقها من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين ، مذكرة ماجستير ، جامعة اليرموك ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الأردن ، 2012 .
14. محمد تقرورت: واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الوطن العربي ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2005 .
15. صراع كريمة ، واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص إدارة إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران الجزائر، 2014 .
16. صالح حميداتو مرجع تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الالكترونية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة ، 2017/2016 .
17. أحمد عبد الله عمر العمودي ، أثر التجارة الالكترونية على المراجعة –دراسة ميدانية في اليمن – أطروحة دكتوراه في المحاسبة ، جامعة دمشق ، 2006 .

18.منهل مجيد أحمد ، إعادة هندسة مهنة مراقبة الحسابات في إطار تكنولوجيا المعلومات ، أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة ، جامعة سانت كلمنتس العالمية ، مكتب الموصل العراق ، 2011 .

19. إبراهيم محمد عبد الكريم الطحان ، إطار مقترح لتطوير تقرير مراقب الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، تخصص المراجعة ، جامعة طنطا ، مصر ، 2010 .

20.إغمين يعقوب ، أثر المعالجة الآلية للبيانات على فعالية التدقيق الخارجي ، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مراقبة التسيير ، جامعة ورقلة ، 2011-2012 .

21.بسمة ملواح ، مسؤوليات محافظ الحسابات على ضوء القانون 10-01 والممارسة الميدانية ، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ، جامعة ورقلة ، 2015-2016 .

3- الدوريات و المجلات :

22.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 42 ، سنة 2010 .

23.زياد هاشم السقا: ناظم حسين رشيد، متطلبات تدقيق عمليات التجارة الالكترونية في ظل معايير التدقيق ، مجلة دراسات محاسبية، مالية ، جامعة الموصل، المجلد7، العدد 20، الفصل 3، سنة 2012 .

24.صفاء تايه محمد، مدى مساهمة المصارف الالكترونية في تفعيل التجارة الالكترونية، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية جامعة الكوفة العراق، العدد 1 المجلد 14، 2017 .

25.عزة الأزهر ، واقع ممارسة مهنة الراجعة في الجزائر ، مجلة الدراسات والمالية ، العدد 5 ، جامعة الوادي ، 2012 .

26.عيسى الزين ،أحمد قايد نور الدين ، مدى قدرة محافظ الحسابات على المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، العدد 10 ، الجزء 01 ، جامعة الوادي ، 2017 .

27.كريمة الجوهر و آخرون ، أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي ، مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الإنسانية ، العدد الثاني ، المجلد العاشر ، 2002 .

28.العراق، العدد 1 المجلد 14، 2017 .

4- الملتقيات العلمية :

29.محمد براق وآخرون ، أهمية تطبيق معيار التدقيق الدولي 620 الاستفادة من عمل خبير في الممارسة العملية لمهنة التدقيق بالجزائر ، مداخلة تدخل ضمن الملتقى الوطني حول : واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية ، جامعة بومرداس ، يومي 11-12 أفريل 2018 .

30.عبد العالي محمدي ، دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي و الإداري ، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ،جامعة بسكرة ، يومي 06 -07 ماي 2012 .

31.عمر اقبال المشهداني ، ابراهيم جوفيل العبادي ، التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة و المراجعة في ظل عمليات التجارة الالكترونية ، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الرابع حول : عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر-عرض تجارب دولية – المركز الجامعي خميس مليانة ، يومي 27/26 أفريل 2011 .

5- المحاضرات :

32.فاتح سردوك، محاضرات في مقياس المراجعة المالية والمحاسبية، الجزء 2 ، معايير مراجعة الحسابات، غير منشورة ، جامعة الوادي، 2017/2016 .

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

1- الكتب

33. Guide to Using ISAs in the Audits of Small and mediam sized Entilies , thard Edition , Volume 1 –core cocepts ,2011

2- المواقع الالكترونية :

34.- http://iefpedia.com/arab/?p=28839
35.- https://infotechaccountants.com/.../9560
36.- https://sqarra.wordpress.com/audit2L
37.- https://sqarra.wordpress.com/isas2000/
38. -https://www.almohasb1.com/2009/08/electronic-audit-evidence.html
39.- https://www.facebook.com/adel.shafea.82/posts/5467209025413501
40.-https://www.almohasb1.com/2010/12/materiality-auditing.html

الملاحق

الملحق رقم (01) : الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية التخصص : محاسبة وتدقيق

استمارة استبيان

تحية عطرة وبعد :

في إطار التحضير للمذكرة المقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تحت عنوان " **استعمال الخبير وأثره على استقلالية مراجع الحسابات في ظل التجارة الالكترونية** " يسعدنا سيدي ؛ سيدتي ، اختياركم ضمن عينة الدراسة للمشاركة في إثراء هذا الموضوع وإبداء آرائكم كأكاديميين ومهنيين ، قناعة منا بموضوعيتكم وكونكم ستولون كل الاهتمام لهذه الأسئلة ، علمًا أن جميع المعلومات التي ستزودنا بها ، تستخدم لأغراض البحث العلمي وستحظى بسرية تامة . **شكرًا لحسن تعاونكم معنا** .

الطلبة : **المشرف : الدكتور صالح حميداتو**

- صدام منـــــــــصر
- جمال حـــــــــوامد
- إبراهـــــــــيم زقب
- عبد المؤمن بن خليفة

القسم الأول : المعلومات الشخصية : يرجى وضع العلامة (×) في المكان المناسب .

1- الوظيفة :

محافظ الحسابات ( ) خبير محاسب ( ) أستاذ جامعي متخصص ( )

2- المؤهل العلمي :

شهادة مهنية ( ) ليسانس ( ) ماستر/ ماجستير ( ) دكتوراه ( )

3- الخبرة المهنية :

أقل من 10 سنوات ( ) من 10 إلى 20 سنة ( ) أكثر من 20 سنة ( )

القسم الثاني : فقرات الاستبيان : يرجى وضع العلامة (×) في المكان المناسب . (درجة ليكارت المناسبة)

المحور الأول : علاقة التجارة الالكترونية بالمراجعة

الرقم	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
1	يتطلب على مراجع الحسابات ضرورة التزود بالمعارف التقنية لممارسة المراجعة في ظل التجارة الالكترونية .			
2	يدرك مراجعو الحسابات في الجزائر المخاطر المتعلقة بنظم المعلومات الالكترونية بما فيها أنشطة التجارة الالكترونية .			
3	ضرورة إصدار المشرع الجزائري مراسيم وقوانين تنظم المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية .			
4	لمراجع الحسابات القدرة على تقييم مدى سلامة العمليات الالكترونية .			
5	لمراجع الحسابات القدرة على فهم المخاطر المواجهة لمهنة المراجعة في ظل التجارة الالكترونية .			
6	لمراجع الحسابات القدرة على كيفية اعتماد أدلة الإثبات الالكترونية في عملية المراجعة .			
7	ضرورة تطبيق مراجع الحسابات لمعايير التدقيق الدولية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات و عمليات التجارة الالكترونية .			

المحور الثاني : متطلبات المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية .

الرقم	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
8	لمراجع الحسابات القدرة على تحقيق الأمور التي تحتاج إلى استعمال عمل خبير للحصول على دليل بشأنها .			
9	الاستعانة بخبير لمعرفة التقنيات و التطبيقات الحديثة لتحديد مدى إجراءات المراجعة المطلوبة في بيئة التجارة الالكترونية يؤثر على مخرجات العمليات المالية للمؤسسة محل المراجعة .			
10	من مسؤولية مراجع الحسابات التأكد من أن نظام الرقابة الداخلية كاف لمنع واكتشاف حالات الغش في ممارسات عمليات التجارة الالكترونية			
11	يجب أن يتوصل مراجع الحسابات إلى أدلة إثبات كافية وملائمة لكي يستطيع أن يخرج باستنتاجات معقولة .			
12	يتطلب من مراجع الحسابات مراجعة نظم المعلومات المحاسبية كأحد إجراءات المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية			
13	يتطلب من مراجع الحسابات أن يعاين مدى التزام الشركة محل المراجعة بالقوانين والتشريعات ذات صلة بممارسات التجارة الالكترونية			
14	يتطلب من مراجع الحسابات مراعاة وملائمة تطبيق الشركة لفرض الاستمرارية عند تنفيذ إجراءات المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية			

المحور الثالث : استقلال مراجع الحسابات في ظل استعمال عمل الخبير

الرقم	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
15	في ظل غياب المستندات الورقية في عمليات التجارة الالكترونية يلجأ المراجع إلى الاستعانة بخبير .			
16	لدى مراجع الحسابات في الجزائر التأهيل اللازم لتمكينه من ممارسة مهنة المراجعة في ظل عمليات التجارة الالكترونية دون الاستعانة بخبير .			
17	ضرورة تأهيل وتدريب مراجع الحسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات			

	حتى يتمكن من مراقبة عمل الخبراء المساعدين في مراجعة عمليات التجارة الالكترونية			
18	تعد كفاءة ، ومقدرة ، وموضوعية الخبير عوامل تؤثر على استقلاليته .			
19	تعد كفاءة ، ومقدرة ، وموضوعية الخبير عوامل تؤثر بشكل جوهري على استقلالية المراجع .			
20	يجب على الخبير أن يكون مستقلاً ومحايدًا عن الشركة التي سيقدم التقرير بشأنها بحيث لا تربطه أية علاقة مادية أو مصلحة شخصية			
21	استقلال الخبير لدى القيام بعمله له علاقة مباشرة باستقلالية مراجع الحسابات			

الملحق رقم (02) : مخرجات الـ SPSS المتعلقة بأجوبة المحور الأول

يتطلب على مراجع الحسابات ضرورة التزود بالمعارف التقنية لممارسة المراجعة في ظل التجارة الالكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	39	100.0	100.0	100.0

يدرك مراجعو الحسابات في الجزائر المخاطر المتعلقة بنظم المعلومات الالكترونية بما فيها أنشطة التجارة الالكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	9	23.1	23.1	23.1
	محايد	8	20.5	20.5	43.6
	موافق	22	56.4	56.4	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

ضرورة إصدار المشرع الجزائري مراسيم وقوانين تنظم المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	2	5.1	5.1	5.1
	موافق	37	94.9	94.9	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

لمراجع الحسابات القدرة على تقييم مدى سلامة العمليات الالكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	10	25.6	25.6	25.6
	محايد	19	48.7	48.7	74.4
	موافق	10	25.6	25.6	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

لمراجع الحسابات القدرة على فهم المخاطر المواجهة لمهنة المراجعة في ظل التجارة الالكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	5.1	5.1	5.1
	محايد	21	53.8	53.8	59.0
	موافق	16	41.0	41.0	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

لمراجع الحسابات القدرة على كيفية اعتماد أدلة الإثبات الالكترونية في عملية المراجعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	7	17.9	17.9	17.9
	محايد	24	61.5	61.5	79.5
	موافق	8	20.5	20.5	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

ضرورة تطبيق مراجع الحسابات لمعايير التدقيق الدولية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات و عمليات التجارة الالكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	7.7	7.7	7.7
	محايد	5	12.8	12.8	20.5
	موافق	31	79.5	79.5	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

الملحق رقم (03) : مخرجات الـ SPSS المتعلقة بأجوبة المحور الثاني

لمراجع الحسابات القدرة على تحقيق الأمور التي تحتاج إلى استعمال عمل خبير للحصول على دليل بشأنها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	8	20.5	20.5	20.5
	محايد	11	28.2	28.2	48.7
	موافق	20	51.3	51.3	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

الاستعانة بخبير لمعرفة التقنيات و التطبيقات الحديثة لتحديد مدى إجراءات المراجعة المطلوبة في بيئة....

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	7.7	7.7	7.7
	محايد	10	25.6	25.6	33.3
	موافق	26	66.7	66.7	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

من مسؤولية مراجع الحسابات التأكد من أن نظام الرقابة الداخلية كاف لمنع واكتشاف حالات الغش في ممارسات عمليات التجارة الالكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	5.1	5.1	5.1
	محايد	4	10.3	10.3	15.4
	موافق	33	84.6	84.6	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

يجب أن يتوصل مراجع الحسابات إلى أدلة إثبات كافية وملائمة لكي يستطيع أن يخرج باستنتاجات معقولة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	2.6	2.6	2.6
	موافق	38	97.4	97.4	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

يتطلب من مراجع الحسابات مراجعة نظم المعلومات المحاسبية كأحد إجراءات المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	9	23.1	23.1	23.1
	موافق	30	76.9	76.9	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

يتطلب من مراجع الحسابات أن يعاين مدى التزام الشركة محل المراجعة بالقوانين والتشريعات ذات صلة بممارسات التجارة الالكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	2.6	2.6	2.6
	محايد	9	23.1	23.1	25.7
	موافق	29	74.4	74.4	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

يتطلب من مراجع الحسابات مراعاة وملائمة تطبيق الشركة لفرض الاستمرارية عند تنفيذ إجراءات المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	2.6	2.6	2.6
	محايد	11	28.2	28.2	30.8
	موافق	27	69.3	69.3	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

الملحق رقم (04) : مخرجات الـ SPSS المتعلقة بأجوبة المحور الثالث

في ظل غياب المستندات الورقية في عمليات التجارة الالكترونية يلجأ المراجع إلى الاستعانة بخبير

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	7.7	7.7	7.7
	محايد	8	20.5	20.5	28.2
	موافق	28	71.8	71.8	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

في ظل غياب المستندات الورقية في عمليات التجارة الالكترونية يلجأ المراجع إلى الاستعانة بخبير

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	29	74.4	74.4	74.4
	محايد	6	15.4	15.4	89.7
	موافق	4	10.3	10.3	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

ضرورة تأهيل وتدريب مراجع الحسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات حتى يتمكن من مراقبة عمل الخبراء المساعدين ....

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	4	10.3	10.3	10.3
	موافق	35	89.7	89.7	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

تعد كفاءة ، ومقدرة ، وموضوعية الخبير عوامل تؤثر على استقلاليته

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	10.3	10.3	10.3
	محايد	12	30.8	30.8	41.0
	موافق	23	59.0	59.0	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

تعد كفاءة ، ومقدرة ، وموضوعية الخبير عوامل تؤثر بشكل جوهري على استقلالية المراجع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	10.3	10.3	10.3
	محايد	15	38.5	38.5	48.7
	موافق	20	51.3	51.3	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

يجب على الخبير أن يكون مستقلاً ومحايدًا عن الشركة التي سيقدم التقرير بشأنها بحيث لا تربطه أية علاقة مادية أو مصلحة شخصية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	3	7.7	7.7	7.7
	موافق	36	92.3	92.3	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

استقلال الخبير لدى القيام بعمله له علاقة مباشرة باستقلالية مراجع الحسابات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	10.3	10.3	10.3
	محايد	4	10.3	10.3	20.5
	موافق	31	79.5	79.5	100.0